

الفصل الثاني

مصطفى مرعى

يونيه ١٩٠٢ - نوفمبر ١٩٨٧



«إلى المحاماة مهنة الكرامة والحرية والكفاح»

مصطفى مرعى

المحاماة مهمة حياة

مثل مصطفى مرعى فى تاريخ بلاده، شجاعة المثقفين الذين عملوا لمجد مصر فى ساحات القضاء وفى المجلس التشريعى وفى الصحافة حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. ومثل فى القضاء خصائص المحاماة كما أعلنها وهى «الكرامة والحرية والكفاح». ومثل فى المحاماة خصائص القضاء التى بلغ فيها القمة وهى تقديس «المشروعية» والكفاح من أجل «الحرية». وبهذا المزاج المطلوب فى عصره، وفى كل عصر، والذي مايزال غرضاً مطلوباً من القضاء بمصر، بلغ مصطفى مرعى أوجه. وما يزال مكانه فى انتظار من يشغله.

بين محنة الفرع من أجل أبيه وذويه، ونعمة الرجاء فى عدل السماء، نبئت فى قلبه وهو حدث غريزة «المحاماة عن العدالة» - فكانت المحاماة والعدالة تنموان معه، حتى صارتا طبيعاً فيه. وأمسى يقيناً عنده، أن الظلم سحابة تتقشع، وأن العدل فى آثارها ينهر كالغيث المنتظر. ومن هذا الطبع المزدوج دارت المحاماة والقضاء معه فى فلك واحد. ففضى حياته بينها جيئة وذهوباً، حتى إذا استوى فى آفاقه فى منتصف القرن العشرين صار نجم المحاماة غير منازع، ورجل القضاء الذى تضيق عليه كراسى القضاء، وتتسع له ساحاته، وتعالى فيها صيحاته، منادياً بالعدل، معادياً للظلم والجهل، حتى إذا كان عضواً فى مجلس الشيوخ صاح أعلى الصيحات باسم الشعب فى وجه الملك حتى خلع..

وهو صنيع لم يصنعه أحد فى تاريخ مصر.

ولئن كان من الحوادث الفردية ما تتجلى آثاره فى تاريخ أمة، أو كان منها ما يغيره، إن من أحداث الصبا ما تدخل آثارها القبر مع الشيخ الهرم.

والذى ألهم مصطفى مرعى فى حياته «مهمة حياته» كان أفضع اتهام يتهم به رجل. يترافع فيه أعظم محام عرفته مصر، فى يوم مجموع له الناس من قريتين على مشارف البحر الأبيض المتوسط. وهى مناسبات جمعتهما إرادة السماء لميلاد موهبة.



كان أبوه فى فاتحة هذا القرن عمدة الجزيرة الخضراء، مركز قوة من أعمال محافظة الغربية. وهو الإقليم الذى نشأ فيه سعد زغلول ومحمد عبده. تذابح أهلها وأهل قرية مجاورة. وصمم أهل القرية - على مألوف المتنازعين - أن يتهموا الرءوس فى دم قتلهم. وحشر الشيخ مصطفى مرعى وأهل قريته متهمين بالقتل. وتداولت محكمة الجنايات القضية أياماً.

وكان العمدة من الجاه والثراء بحيث يتولى الدفاع عنه إبراهيم الهلباوى نفسه. وكان فى أسفل القفص صبي صغير لم يحفل به الشرط من صغره، فتركوه يتعلق بأذيال العمدة ساعات وساعات، والمحامى العظيم يترافع، فتعكس آثاره المؤكدة على وجدان الصبي وفمه، حتى إذا انتهت المرافعة كان قد قرض جزءا من جبة أبيه بأسنانه.

ولما قضى بالبراءة بقيت صورة اليرم العظيم فى خيال الفتى الناشئ. وتوثقت صلته الفكرية بالمحامى العظيم، وكان هذا حسبه لتصير المحكمة مغدى آماله، ومراح أحلامه... وليخرج من مدرسة الحقوق فيؤثر القامة العالية للمحاميين على المجالس المريحة للقضاة، وينصرف ب كله إلى صناعته، فيكون أقوى أصوات المحامين فى سنة ١٩٥٠، بعد أن سكت صوت إبراهيم الهلباوى فى سنة ١٩٤٠. وازدادت علاقتها وثيقة فى إبان صعود نجمه. وبارك شيخ المحامين خطواته وهو فى مطالع حياته.

وفى مدرسة الحقوق برزت مواهبه وشخصيته. يقول شاهد عيان^(١): «كان مقهى مدرسة الحقوق ندوة للطلبة، يأترون فيه ويتشاورون. وذات صباح كان جالسا بهذا المقهى وعلى قيد خطوتين منى جلس زعماء الطلبة يذرون بينهم الأحاديث ويتناقلون الخطط والتدابير. وإذا بواحد منهم يشير إلى بيّامة طرف لم يخفها احترسوا. فإن إلى جوارنا خصما لنا... ولعل بعض الحاضرين قد وافقوا على هذا الرأى ولكن واحدا منهم اعتورت طلاقة وجهه مسحة من العبوس... ثم بدأ يتحدث فى هدوء وخفوت وتحدث عابثا ثم لاثما. ثم أخذ يتناول حرية الرأى وحرية التعبير وحرية الإنسان فى اختيار الطريق الذى يتلام مع نفسه مدافعا عن ذلك الذى وجهت إليه تلك الإشارة النابية. وحين عورض اندفع فى صوت متهدج يؤيد آراءه ويقول: إن اختلاف الآراء دليل على حيوية الأمة، وبرهان على محاولات كريمة تنشد الوصول إلى الحق... فليؤمن كل منا بما آمن به وهذا خير. أما عبادة الأشخاص والتسابق على ما يقولون وتقديس ما يصنعون فإنها علامة إسفاف متهافت يصيب الأمم والشعوب.. إنه مصطفى مرعى».



وفى سنة ١٩٢٣ بلغ الواحدة والعشرين - فهو من مواليد ١٩٠٢/٦/١٨ - تخرج ثم قيد اسمه فى جدول المحامين فبدأ التمرين بالأسكندرية، فى مكتب المرحوم الدكتور مرسى محمود. وكان محاميا تخرج فى مصر وسافر إلى أوروبا فحصل على الدكتوراه فى الحقوق. واقترن المحامى الكبير باسم محاميه الصغير تحت التمرين من أكثر من ناحية... فلقد خرج المحامى الصغير من تمرينه بزواجه من بنت أستاذة.

(١) المرحوم الشاعر عزيز أباطة فى استقبال الأستاذ مصطفى مرعى عضوا فى مجمع اللغة العربية.

ابراهيم هلباوي

Le Caire, le..... 193

تليفون نمرة ١٠٥٨

مصر ١١ يونيو سنة ١٩٣٢

Ibrahim El-Helbawi Bey

ولدا السيد مظهر اوف مرعي
لما علمت به الجرائد تبينتم قاصيا في الممالك همداني
احاساه منافضاه احدى الغبطة والسودا لعلنا
لهذا الغيب جاء طبقا لرغبتكم . والوضوح هاس كرف
لحرمان المماهه من شباب بد احياءه فيله وهو شال الارب
والاستقامه والاهلية
وانتقداه المماهه بها لثمة رها سيقى طائفة الدف
كنته نشط في خالها الى ذمة طويل . والى عتقد
انتدع سكونه بيه رجال القضاء علماهه هلمم لثمة
والاستقامه المحبوبه بروح الاستقلال والقيادة
ادام الله لك التوفيق والصلاح والبر

ثم استقل بمكتب لم يلبث إلا خمس سنوات حتى كان مكتبه في سنة ١٩٢٨ - بعد مكتب المرحوم الأستاذ عبد الفتاح الطويل - بالأسكندرية أكبر مكتب محام يشترى دوسيهات قضايا الجنايات حسبها شهد رجال قلم النسخ بحكمة استئناف القاهرة.

لكنه لا يلبث أشهراً في سنة ١٩٣٢ حتى يجد نفسه مدعواً من وزير العدل - على ماهر - ليلى القضاء في الإسكندرية ذاتها، قاضياً لنظام جديد من أدق أجهزة القضاء وأحوجها إلى الدربة والفقہ العميق وأفعليها في إقامة العدل ولذلك بدأ بقضاة صاروا أساطين رجال القضاء هو القضاء المستعجل، يومئذ بعث إليه شيخ المحامين التهنئة التالية.

ولدنا الأستاذ مصطفى مرعى

« لما علمت من الجرائد بتعيينكم قاضياً في المحاكم اعتراني إحساسان متناقضان أحدهما القبطة والسرور لعلمي أن هذا التعيين جاء طبقاً لرغبتكم. والآخر إحساس الأسف لحرمان المحاماة من شاب بدأ حياته فيها وهو مثال الأدب والاستقامة والأهلية واعتقد أن المحاماة مهما كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيها خالياً إلى زمن طويل. وإنى أعتقد أنك ستكون بين رجال القضاء علماً من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة أدام الله لك التوفيق. »

وحسب قاضٍ أو محام شاب أن يقول له شيخ المحامين: إن مكانك سيظل خالياً مهما كثر عدد المحامين، أو يقول له إنك ستكون بين رجال القضاء علماً من أعلام النزاهة والاستقامة المتوجين بروح الاستقلال والكفاءة.

ومن عظمة الفكر، واستقرار شخصية مصطفى مرعى ووحدتها في كل الظروف، أن يعلن الهلباوى في سنة ١٩٣٢، بعد بضع سنين من عمل مصطفى في المحاماة، حقائق ستشهد بصحتها الأمة كلها طوال نيف وخمسين عاماً بعد ذلك وسجلها لحسابه - وهو في السبعين - بمجمع اللغة العربية إذ يدعو له عضويته.

لكن من يقبل - بكلمه - على القضاء لا يكفيه للأهبة نبوغ المحاماة. فالقضاء كله يدور حول المسؤولية مدنية أو جنائية. وإذا كانت المسؤولية الجنائية بحراً هادئاً يؤمن السبح فيه، فالمسؤولية المدنية جماع القانون المدنى، وأساس القضاء. ولهذا كان من الأمانة في احتمال المسؤولية، ومن الشجاعة التى ركبت في طباع مصطفى مرعى، أن يتزود للأمر بزيادة اللازم له فينكب انكباباً على الدراسات المدنية، ثم لا يلبث أن يتصدى للتأليف في المسؤولية المدنية ذاتها.

وهذا التصدى للتأليف يشير إلى صميم منهاجه: وهو اتخاذ الأهبة لكل عمل والتقدم فيه

بأدواته. وهذا النهج «التكنولوجى» يثقل الإفصاح السلوكى عن حقيقة نفسه. فهى مؤلفة من شطرين هما القوة والصدق وإن ظللها الحياء أو الأدب.

ومن التعبير الصادق عن نفسه تذكر المحاماة وهو قاض ومؤلف وأشار إلى معزة الزملاء. ومن القوة فى نفسه اقتحم عالم التأليف فى أدق المواضيع وأشاد فى الناس يومذاك بخصائص المحاماة. فلقد استفتح الكتاب بإهدائه (إلى المحاماة مهنة الحرية والكرامة والكفاح. ذكرى عهد سعيد بين رفاق أعزاء) وما هى تحية القاضى وهو فى كرسيه، ولا تحية المؤلف وهو يقدم كتابه لقراء متعطشين، ففى هاتين التحيتين مظنة كبرياء أو استعلاء. وإنما هى تحية نفس صادقة تتطلع إلى أعلى حيث زمالة السلاح التى تمضى عليها السنون وتتجدد بالعودة إلى السلاح، ونفس قوية قادرة على الإبداع فى كل معترك نزلت إليه.

وما كان أفق هذه الزمالة أعلى من غيرها، إلا لآمال الأمة التى تفرض على أفرادها أن يتكلموا ولو سكت الناس، وأن يرفعوا عاليًا أعلام العدالة إذا تقاماً الناس، ويقفوا مواقف الشجاعة إلى جوار المنصة التى يجلس عليها القضاة، يمدون إليهم عونهم، أو يشدون أزهرهم، بالجهد العقلى حيناً، والبدنى أحياناً، ويمدوا التضحية على الدوام... فهم بهذا وحده حماة الحرية والكرامة والكفاح.

ومن وحدة الشخصية واستقامة الطريقة كذلك ما شهد به زميل حياته - فى القضاء وفى مجمع اللغة العربية - الرئيس عبد العزيز محمد إذ قال يوم تأبين مجمع اللغة لمصطفى مرعى:

[وما كاد يتولى القضاء حتى أحس ما يشكو منه القضاة. فدعا لعقد مؤتمر لتأييد مطالبهم وكان أهمها وجوب استقلال القضاء ومدّ الحصانة المقصورة إذ ذاك على المستشارين إلى القضاة بجميع درجاتهم؛ ونشرت الصحف أمر المؤتمر. فدعا وزير العدل - وكان إذ ذاك أمين أنيس باشا - دعا الفقيه ولفيقاً ممن أيدوه، وكنتُ واحداً منهم، ولما قابلنا الوزير واجهنا بأنه لا داعى لعقد المؤتمر قائلاً إن الحكومة غير مستعدة - بتاتا - لمناقشة مدّ حصانة المستشارين إلى القضاة. فناقشه الفقيه دون جدوى. وعلى ذلك رأى العدول عن عقد المؤتمر. ورغما من ذلك قررت وزارة العدل نقل الفقيه من الإسكندرية إلى الفيوم وندبته للعمل فى محكمة جزئية صغيرة مما عدّه القضاة إجراءً تأديبياً مقنعاً. لكن لم ينل ذلك منه شيئاً. فقد قالوا قديماً إن الرجل العظيم كالشعلة تضربها فتزداد اشتعالاً]

وهذه الواقعة فى ثلاثينيات حياته تريكة رأى العين فى طول حياته: مطالباً باستقلال القضاء، سباقاً إلى استصدار قانونه الذى ستصدره حكومة شعبية فيما بعد، ومدافعاً عنه، ومضحياً فى سبيله براحتة فى داره بالإسكندرية وقد كان بقاءه فيها شرطاً منه على وزارة العدل عند تعيينه.

وضع هذا الكتاب (المسئولية المدنية) وهو قاض في الدرجة الثانية، في الثلاثينات من القرن ومن العمر، فنقله كتابه بين رجال القانون، من قاض عادى في القضاء الابتدائى إلى رجل القانون غير العادى، في كل مستويات القانون والقضاء. وصيره جد له وتعمقه في استعراض آراء الشراح وأحكام محكمة النقض الفرنسية وعشرات الكتب والرسائل بين فرنسية ومصرية. واحدًا ممن ترجع إليهم الكتب والأحكام.

وحسبك أن تستعرض الأقوال في صلب الكتاب والأسماء في الهوامش واحتجاجه عليهم، واحتجاجه بهم، لتعرف مكانه ومكان من كان يسير أغوارهم ويدير حوارهم القانونى معهم: بلانيول وريبير - إسمان - لالو - الأخوان مازو - جاردنا - كولان وكابتان - بودوان - سورد - جوسران - بودرى وبارد - فاهل - ديموج - جارسونيه - جيني إلخ.. وإلى جوارهم أسماء كامل مرسى - السنهورى - أبو هيف - حامد فهمى - أحمد نشأت - فتحى زغلول - حلمى بهجت بدرى - وإلى حوار هؤلاء كبار الكتاب الأجانب العاملين بمصر مثل دى هلس وميسينا.

لكن الذى يده قارئ كتاب «المسئولية المدنية» لمصطفى مرعى هو الانعكاس الصادق لنفسه: القوة والصدق.

فهو من القوة يتخذ دائماً موقفه الخاص من كل فقه، ويعلن أسبابه، ولا ينحني للنصوص إذا نافض منهاها، فينحى عليها باللائمة.

وهو من الصدق لا يملك أن يخفى ما في دخيلة نفسه فيميل، من خلال التزامه القانونى، إلى الذين لا حيلة لهم، أو المستضعفين، في مسئولية المدرسة، والحكومة أو الدولة، وإلى تقييد الحقوق حتى لا يضر أصحابها بالآخرين، كتنقييد فسخ الخطبة، أو الملكية. كل أولئك مع الأمانة العلمية التى يترأى مصداقها في مراجعته الأحكام الأخيرة في سنة ١٩٣٤ إذ يقدم كتابه للمطبعة سنة ١٩٣٥.

أما أسلوب الكتابة ففي طليعة الأساليب التى كتب بها أساطين القانون في الأمة العربية «عبد العزيز فهمى - عبد الرزاق السنهورى - أحمد أمين المستشار وأستاذ القانون الجنائى - مصطفى مرعى»

ولقد انقضت على ظهور هذا الكتاب أربعون عاماً فلم يحمله عن مكانه مرجع بعده، مع تتابع التأليف وتعاضل أقدار المؤلفين.

وكان طبيعياً أن تنتقص الأعوام الثلاثة التى أنفقها في القضاء الابتدائى كل مدخراته من المحاماة. وأن يضطر عند تقديم كتابه إلى المطبعة إلى عقد سلفة في بنك مصر، يوقعها - بحسب قانون البنك - اثنان. وكان الثانى صديقه ورفيق حياته القاضى محمد أحمد غنيم.

بل قد يبدو أن اشتغاله بتأليف هذا الكتاب هو الذى أبقى فى القضاء حتى سنة ١٩٣٦. فهو لم يطلق أن يبقى بعد دخولها أشهراً فاستقال، مع أن الوزارة عينته عضواً فى التفتيش القضائى ليقدر جهود الزملاء، وهو - بعد - فى بداية سلم القضاء.

والذين يعرفون حرص وزارة العدل فى صدد التفتيش على أعضائها يعلمون أن ذلك كان سبقاً غير عادى، لقاض غير عادى.

ذلك ما عبر عنه بعد نحو أربعين عاماً زميله فى المجمع الأستاذ عبد العزيز محمد الرئيس السابق بمحكمة النقض بقوله (كان هذا التقدير عظيماً لم يسبق إليه).



استقال مصطفى مرعى من القضاء كأن القضاء لم يسع جهده. واتخذ مكتباً للمحاماة فى القاهرة لأن الإسكندرية لم تعد تتسع لنشاطه وهى العاصمة الثانية للدولة.

فى هذه الفترة تولى التدريس فى كلية الحقوق فافتتن به الشباب. كما عرفت محاكم مصر، من أقصاها إلى أقصاها، وعرفه كل صنف الموكلين حتى عرف الثراء العريض فى فترة قصيرة نسبياً^(١).

ولا يتسع المقام للتفصيل إلا أن يكون حقاً للكاتب الشهيرة «مى زيادة»^(٢) أن نخص قضيتها بكلمات: فهى حقيقة مؤلة صورتها الإذاعة البريطانية سنة ١٩٧٤ فى الاسم الذى أطلقته على مسلسلها الطويلة (الطمع المجنون).

(١) فى هذه الفترة قصد إلى عبد العزيز فهمى فى قريته - وكان قد بلغ سن التقاعد - وبعد العشاء أخرج ملفاً واستمر يعرض وقائمه على صاحب الدار حتى استيس رأييه، فعرض عليه ثلاثة آلاف جنيه (فى الثلاثينيات من القرن العشرين) أتعاباً لقبول المرافعة فى القضية. قال عبد العزيز باشا: إنك تعرف ما قلته عن مكانة المحاماة لدى افتتاح محكمة النقض. لكك ستوافقى على أن عدم رجوعى للمحاماة أجدى على النظام القضائى

قال مصطفى مرعى: أئذن لى بأن نتداول. لا أن نتجادل.

قال عبد العزيز باشا: لا آذن

وسيرة عبد العزيز فهمى فى «سيادة القانون» مضرب الأمثال. ومنها حكمه فى أواخر سنة ١٩٣٢ برفض الطعن بالنقض فيما اشهر (بقضية البدارى) لعدم وجود مخالفة للقانون فى الحكم المطعون فيه لكنه أمر بتبليغ وزارة العدل بوقائع التعذيب الذى وصفه حكمه بأنه (إجرام فى إجرام) وجرى التحقيق فى البلاغ وانتهى أمره بتخفيف الحكم على الطاعن واستقالة رئيس الوزارة ليتخلص من وزير العدل ثم تمثرت محاولات رئيس الوزارة للبقاء بوزارة جديدة فسقطت وراثته.

وكان هذا الرئيس إسماعيل صدقى باشا الذى أنشأ محكمة النقض وعين عبد العزيز فهمى رئيساً لها. (٢) (١٨٨٥ - ١٩٤١) بنت الصحفى اللبناي الياس زيادة صاحب صحيفة المحروسة التى كانت تصدر بالقاهرة فى أوائل القرن العشرين. يطلقون عليها (ملهمة الأدباء) كان لها صالون أدبى. من رواده لطفى السيد - شبلى شميل - الشيخ مصطفى عبد الرازق - صادق الرافعى - عباس العقاد - أمين الريحانى - أهداها لطفى السيد مصحفاً سنة ١٩١٣ لتبدأ تصحيح لهجتها العربية فصارت من خطبائها. كما أنقذت الفرنسية والإنجليزية والإيطالية وترجمت كثيراً منها.

أما القضية فحاصلها أن الذين طمعوا في أموالها أدخلوها مستشفى العصفورية ببلتان ثم توصلوا إلى الحجر عليها. لكن كبار المفكرين هناك استطاعوا إخراجها من المستشفى والهرب بها إلى مصر. ثم الالتجاء إلى مصطفى مرعى. فأفتى المتحدثين معه باسم الكاتبة الكبيرة بأن تلقى محاضرة في الجامعة الأمريكية بقاعة إيوارت التذكارية - دون أن تعرف عن سبب إلقاء المحاضرة إلا أنه طلب من الجامعة الأمريكية - فإنها لو عرفت أنها طريقة للدفاع في القضية كانت ستمتنع - فاختارت فلسفة تنشئ وما أعقدها ! واختارت منها أصعب مواضيعها وهو (عش في خطر)

وفي اليوم التالي لإلقاء المحاضرة ازدحمت أعمدة الصحف، بالتعليق على الموضوع وخطره. وعلى عودة الكاتبة الكبيرة إلى مكانتها بين الأمة. واستعرضت مؤلفاتها (باحثة البادية - عائشة التيمورية - أزهار الحلم بالفرنسية - إلخ.. إلخ) وكان استئناف الحجر قد تحددت له جلسة، وظهر أن شيخا من مشيخة القضاء قد حضر المحاضرة دون أن يعرف أن قضية الآنسة مـ ستنتظر عنده هو المرحوم الشيخ محمد بك مروان.

ولما قضى المجلس الحسبي الأعلى برفع الحجر قال: إنها أعقل من أكبر العقلاء.. وكتب لطفى السيد، وجبران خليل جبران وأمين الريحاني وأمثالهم إلى مـ مشهورة. ورتاء العقاد لها أبلغ مرائية - أما رثاؤها للزعيم سعد زغلول فيعتبر آية في الشعر المنشور بين شعر شوقي وحافظ.

لكن مصطفى مرعى ظفر بتقدير وتعبير لم يظفر ببعضه أحد من زملائها الأدباء : أنها، هي، كتبت إليه بخطها، الكتاب المنشورة صورته في الصفحة التالية.

سيدى الأستاذ العزيز،

للعطف الكريم الذى أبدىتموه نحوى في هذه المرحلة العسيرة من حياتى، للعناية النافذة التى هى أقرب إلى حمية الصديق النبيل منها إلى اهتمام المحامى، للكلمة اللوذعية التى ردت إلى الحرية السلبية - كيف أجد ألفاظاً مليئة حياة تُعربُ عِماً أشعرُ به من عواطف الشكر والوفاء. اقبلوا تبيان شكرى وإن كان التبيان ضئيلاً وامتنوا علىَّ بتقبُّل هذه الورقة الصغيرة التى أودعها خطابى بكلَّ خجل مع تحية الإكرام



وكأنما كانت وزارة العدل له بالمرصاد فأغرته في سنة ١٩٣٩ بتعيينه محامياً عاماً ليرافع في القضايا الكبيرة في ذلك العهد، فكان شريكاً للنائب العام في سلطانه. وأنشأ قسماً للمرافعة في

القاهرة في ١٧ مارس ١٩٢٩

سيد الاستاذ العزيز ،

لطف الكريم الذي أبدته في هذه المرحلة
السيرة من حياتي ، للعناية النافذة التي هي أقرب الى
حيث الصديق النبيل من الى اهتمام المحايين ، لكلمة اللودنية
التي ردت الى الرتبة السليمة - كيف أجد انفاظاً
بليغة حياة تغرب عما أشعر به من عواطف الشكر والوفاء .
أقبلوا بديان شكرى وذن فان التبيان ضئيرا
وانشأ عليّ بتقبّل هذه الورقة الصغيرة التي أودعها
بخطاي بركات فجل
مع تحية الأرام
رئيس

القضايا^(١) والمرافعات قليلة في وسط النيابة العامة - لكنه لم يلبث إلا شهورا ثم عين مستشارا بالاستئناف فمستشارا بمحكمة النقض في سنة ١٩٤٦، وكان معقد إجماع لكفاياته، لكن تعيينه كان مثار نقد فالمستشار لا يصل إلى محكمة النقض إلا في خواتيم عمله، وكان محل حسد لصغر سنة.

ومن قديم سمي وليم بت حدائه السن جرية يرتكبها المحسودون. وفي محكمة النقض تألق نجمه وإلى جواره صديقه الحميم سليمان حافظ^(٢) وزملاؤه المفتي الجزائري وأحمد حلمي وأحمد حسن وحسن الهضيبي وأحمد علوبة وأحمد حسني وكامل مرسى وسيد مصطفى والأربعة الأخيرون صاروا وزراء للعدل.

وإذا كان الأخير منهم قد كتب في القانون الجنائي أو تولى تدريسه، وكان زميله في المحاماة كامل مرسى عميدا عظيميا في الجامعة قد درس القانون المدني، فإن كتاب «المسئولية المدنية» كان يسبق مصطفى مرعي إلى محكمة النقض باعتباره المرجع الأساسي في موضوعه ولم يكن قد ظهر كتاب يقاربه ولم يظهر بعده كتاب يجليه عن مكانه.

وليس من أغراض هذه الدراسة الكلام عن عمله في القضاء، فكل كلام عن حكم بذاته حديث عن المداولة - فهو ممنوع بالقانون - والأحكام من عمل جماعة ولكن أحدا ممن مرنا على قراءة الأحكام لا يعجز عن تمييز أسلوب مصطفى مرعي وسليمان حافظ في حيثيات الأحكام من بين شتى الأساليب، كما أن إصرار مصطفى مرعي على أن يكون مجليا بين الأقران من مشيخة القضاء دفعه لدراسات جديدة تذكر منها، أيامئذ كتاب المنطق لإيساغوجي.

يقول الرئيس عبد العزيز محمد:

(في سنة ١٩٤٥ زاملته في العمل في دائرة واحدة بمحكمة استئناف القاهرة. وأشهد أنه كان مثال القاضي الذي يؤدي الأمانة حتى الأداء. فلا يترك صغيرة في الدعوى إلا ألم بها وقدرها قدرها. فإذا كانت المداولة فهو لا ينفك يناقش ومجادل حتى يقنع أو يقتنع. ولا يكف إلا إذا تجلى وجه الحق، باعنا في النفس كمال الطمأنينة. مثال رائع للفتاف في أداء الواجب).

وبشهادة عيان منا الآن - وقد عملنا جنبا لجنب مع الرجلين - كرئيسين - قبل الثورة وبعدها مباشرة إن تعاقب الرئيسين على هيئة القضايا كان بالغ الأثر إذ مكن لإصلاحات مصطفى مرعي فيها فآتت ثمارها في أيد أمينة وقلوب مطمئنة أمكنتها من النهوض بما ألقته عليها الثورة من تبعات جسام.

(١) نقلت إلى هذا القسم من نيابة الاسماعيلية فتألف من محمد شكرى كبيره شاه ومنى

(٢) راجع مقال الأستاذ ركي عريبي في كتاب البيوبيل الذهبي للمحاكم الأهلية في سنة ١٩٣٤ وكلامه عن أسلوب سليمان حافظ عندما كان محاميا.

وفي محكمة النقض أصابه إجهاده بما يشبه الذبحة، ومع ذلك استطرد لسباق الإقتان والإنصاف في المحكمة، وكان يتجارى معه سليمان حافظ وعبد العزيز محمد وعبد الرحيم غنيم ومحمد علي رشدي وكلهم أصدقاء.

وما يزال أصحاب مصطفى وسليمان وعارفو صنيعها يذكرون سعيها - وهما مستشاران في الاستئناف والنقض - لدى المحاكم العسكرية للإفراج عن أصدقائهما من السياسيين كالأستاذ فتحى رضوان، والمرحوم يوسف حلمي. وكانا يصدران صحيفة اللواء الجديد - صحيفة الحزب الوطنى الجديد - وما يزال مشكوراً إقناعه بعض النابهين من شباب الحزب الوطنى بالعمل في هيئة قضايا الدولة كالأستاذ المستشار برهان حسن سعيد.

في هيئة قضايا الدولة

أنشئت هيئة قضايا الدولة سنة ١٨٧٥ للدفاع عن الحكومة أمام القضاء المختلط وكان في سبيل الظهور بمصر، بقضاة وإفدين من أوروبا وأمريكا، قيودا على استقلال مصر، فاستدعى الخديوى اسماعيل أساطين رجال القانون من الدول الأربعة الكبرى في ذلك العصر فرنسا وانجلترا والنمسا وإيطاليا للدفاع عن الحكومة أمام هذا القضاء. ومنهم كانت نواة هيئة قضايا الدولة

تكرر الوضع بعد سبعين عاما في سنة ١٩٤٦ إذ أنشئ مجلس الدولة، فلم تعد القرارات الإدارية محصنة من الإلغاء أو التأويل فكان أعظم إصلاح دستورى بعد دستور سنة ١٩٢٣. واحتاجت الحكومة إلى حماية قراراتها بدفاع قوى أمام هذا القضاء الجديد.. ولم يكن بد من أن يدعى لذلك مصطفى مرعى سنة ١٩٤٨. وأن يسن قانون يرفع مرتب رئيس الهيئة فوق مرتب النائب العام.

وفي المحاماة عن الحكومة إغراء له بالمحاماة ذاتها.. عن ذلك الجانب من النشاط. وسعد زغلول كان أول مصرى بالمحاماة عين قاضيا، لكنه كان قبل المحاماة أول مصرى عمل بهيئة قضايا الدولة إذ أنس فيه الكفايات محمود سامى البارودى باشا وهو رئيس وزارة فنقله إلى معاون إدارة الجيزة حيث صار باشمعاون القضايا ومنها استقال ليعمل بالمحاماة قبل إنشاء المحاكم الوطنية سنة ١٨٨٣. أما النقيب الأول والثانى الهلباوى وعبدالعزیز فهمى فقد مارسا فيها العمل في قسم قضايا الأوقاف في فاتحة القرن الحالى - وصلة مصطفى مرعى بها وثيقة - كما عمل بها من الزعماء قاسم أمين ومحمد فريد رئيس الحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومن رؤساء الوزارات حسين رشدى وعبد الخالق ثروت ويوسف وهبه ونجيب الهلالى. ولا ريب كان يجذب انتباه مصطفى مرعى اسم أول رؤسائها المصريين ونابغة العلوم القانونية في جيله عبد الحميد بدوى، واسم أمين أنيس وزير العدل الذى نقل مصطفى مرعى إلى الفيوم وصار بعد ذلك رئيسا لهيئة قضايا الدولة. أما الذين تولوا هذه الوظيفة من الوزراء فقد يستصون على الإحصاء.

وأما اتساع آفاقها وإعدادها رجل القانون الذى تحتاج إليه مصر فقد يدل عليه أن تجد في

الخمسينات من القرن رؤساء أربعة للهيئات القضائية الأربعة كانوا من أعضائها^(١) وأن يلى
رياسة مجلس الدولة سبعة منهم^(٢)

تغلغل النشاط الحكومى فى كل ضروب الاقتصاد والإدارة، فتتوزع اختصاص هذه الهيئة فهى
تمثل الحكومة فى مئات آلاف من القضايا فى العام، فيها كثرة القضايا الهامة فى المحاكم - وأرقام
الطلبات فيها تبلغ مئات الملايين من الجنيئات - أما من الناحية الفنية فهى تمثل الحكومة فى
جميع قضايا القضاء الإدارى ولها فى قضايا النقض المدنى أكثر من نصف عددها.. ولأمراء أنه
النصف الأهم، فى القدر أو النزاع أو العلم، وهى مطالبة بفقهاء طبيعى، عالمى، كلما جد نشاط
للدولة تظهر آثاره بمصر أو فى الخارج فى ساحة القضاء الإدارى والدستورى والضرائبى أو
المرفقى أو المدنى أو الجنائى.

ورئيس هذه الهيئة حقيق بأن يكون حجة فقهية وقضائية ذا بصيرة بفنون السياسة والإدارة
فى المنازعات الدولية، والدستورية، والإدارية، والضرائبية، والمدنية والجنائية، وغير ذلك
- مجتمعا - كما تحسب الحكومة حسابا لرأيه. وتقبل تصحيحه لأخطائها، وتطمئن جهاتها
القانونية إلى كمال وفائه بالدفاع عنها. مطلوب منه أن يسبق زملاءه وموكليه بالابتكار لهم
وإنصاف خصومهم منهم.

وهو شريك فى إدارة القضاء بوزارة العدل. ومرجع لمئات من رجال القانون فى شتى الجهات
الإدارية.. وكأنما كان مصطفى مرعى قد أعد لكل ذلك.

بل كان فوق ما توقع الجميع. إذ أضاف شيئا جديدا ليس مألوفاً فى رجال القضاء: فن قيادة
الرجال.

ولم يكن يستطيع ذلك إلا أن يكون قدوة فى نزاهة الفكر والنفس وفى التصدى للمشاكل،
وتحمل مسئولياتها، ثم فى تكليف نفسه بمثل ما يكلف غيره به، فإذا به أول رئيس لهيئة قضايا
الدولة يترافع أمام القضاء، ويدرس القضايا الخطيرة بنفسه مع العضو المختص ومنها مظالم رهط
من هيئة القضايا أزالها بفقانة الرئيس المفطور فعبّر بهم الفجوة بينهم وبين حكومة مدت إليهم
جفوتها لمجلس الدولة مع أنه قاضيهما الإدارى الوحيد، وأنهم ممثلوها الوحيدون أمام القضاء
كله!.

وهو فى إدارته وجه النهار وزلفا من الليل، يجعلها دائبة ناصبة كخليفة النحل. ومن لا يعمل
يستقيل. لا يحاسب إلا على الكبائر ويوجه ويشارك ويعطى الفرصة للمحاولة والخطأ. ويقف

(١) مستشارون عبد العزيز محمد - عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد الحليم الجندى

(٢) محمد كامل مرسى - عبد الرزاق السنهورى - السيد على السيد - عبد العزيز الليلاوى - ضياء الدين

صالح - على محسن - أحمد كمال أبو الفضل.

وراء الرجال عند الحاجة، ويعلم.. ويتعلم. ويجرى الخير على المرءوسين. بالمعارف التي يقدمها والتجارب التي يتيحها، والكتب المجلوبة من الخارج والداخل والدرجات والترقيات التي تجعلهم يتذوقون جدوى العمل ومعنى العلم ويسعون للتقدم.

وهو ليس رئيساً وإنما زميل كبير. يلزم المرءوس أن يضع اسمه إلى جوار اسمه إذا شاركه في مذكره. وليس بينه وبين أحد بروتوكول، وإنما البروتوكول بينه وبين الوزارة مرة بعد مرة فهناك يأخذ للصغير حقه، من الكبير، وهناك يعلن لرئيس الوزراء أن العمل القانوني الذي يثنى عليه من جرائه ليس عمله وإنما هو عمل فلان الذي كان بينه وبين النقراشي باشا رئيس الوزراء أشياء^(١) ويعلن أن من حق محامي الحكومة ألا يتراجع في قضية يرى فيها حرجاً. وأنه بهذا يتحرج تخرج القضاة.. ويخضع رئيس الوزراء وكان صهره خصماً فيها^(٢)

وذاث يوم أبدى رئيس المحكمة المختلطة بالمنصورة سنة ١٩٤٨ - وكان أوروبياً - رأيه ضد الحكومة في قضية تعويض لأجنبي عن مظاهرة. فعزم رده لولا أن رجاء وزير العدل أن يترك المحكمة المختلطة تلفظ آخر أنفاسها في هدوء بعد عام.

وذاث صباح جاءته سيدة من ذوات قصر الملك كان أبوها.. باشا مديراً في عهد الخديوي فوزيراً للمالية في عهد الملك فؤاد - فجأهاها - مع حياته المفطور - بأن دعاوها على باطل. فرجعت تجر أذيالها إلى أم الملك وتشكو أنه يشرب القهوة في رمضان في مكتبه! وترامت إليه الأنباء. فقال لحسن باشا السكرتير الخاص للملك: (تشكو مفطراً بعذر إلى مفطرين غير معذورين)!

ومن غرامه بقيادة الرجال، وإحساسه بما يخلفه في أنفسهم وعقولهم من تأثيره ومن اقتداره على تحقيق الإصلاح الإداري والقانوني، ومساعدة الأفراد، والإبداع في معارك فنية ليس لها نظير في كل المستويات، وقد حرب القضاء، والتدريس بالجامعة، والتأليف، والمحاماة، أغرم بهيئة القضايا غراماً، حتى ليذكرها لنا بقمهي (الرونيوان) في الشانزلزيه بباريس في سنة ١٩٥٠ قائلا إنها «أعظم عمل أحبه».

والعمل المخلص نعمة للناس ولصاحبه. فلقد أفاد مصطفى مرعى لنفسه مثل ما أفاد هيئة القضايا إذ غلغل النظر في كبريات نزاعات المؤسسات، وقوانين التزام المرافق العامة والمنازعات الإدارية، ثم أطل على إدارات الحكومة من عل. وعرف أخطاءها ومتاعب الوزراء ووجوه إصلاح الوزارات وستظهر آثار ذلك في مرافعاته. وستتابع عليها هيئة القضايا فيما بعد.

وربما أجزأ عن التفصيل قول رئيس الهيئة وهو يقدمه لحشد من كبار المثقفين بعد انقضاء

(١) المذكرة المشار إليها واردة بين المذكرات المشار إليها في الفصل الثالث

(٢) القضية مشار إليها في الفصل الثالث.

بضعة عشر عاماً على اعتزاله العمل إذ أقامت هيئة قضايا الدولة قاعة محاضراتها الكبيرة. واهتمت بأن يكون أول المحاضرين في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٩. وكان قد اعتزل العمل في المحاماة نهائياً من أشهر. فجاء إليه السامعون من أقصى الشمال في الاسكندرية ومن الجنوب من أسيوط ومن قنا يسمعون الصوت الذي انقطع صاحبه عن أن يتكلم فكانت شبه مظاهرة له.

يومئذ قدمناه للحاضرين بما يلي :

« باسم الله الرحمن الرحيم أفتتح برنامج المحاضرات الذي تبدأ به هيئة قضايا الدولة. أيها السادة :

إن اجتماع هذه المجموعة التي يندر أن اجتمع مثلها في مناسبة علمية، من رؤساء النقض والاستئناف ومجلس الدولة والقضاة، والوزراء، والعلماء والمحامين، ورجال الدولة والفكر والاجتماع، قادمين من الشمال، ومن الجنوب، للاستماع للسيد المحاضر في هذه الليلة، فيه من التكريم ما يتميز به بين الأساطين من رجال القانون. وإني لأستأذنه في أن أضيف إلى ما طالما قدمه من جهده وجاهه لهيئتنا - وقد كان أول رؤسائها في عصرها الحديث^(١) - أستأذنه في أن نستعير من التحية لشخصه تشجيعاً لبرنامج محاضراتنا في ذاته، وقد كان من بين مقترحاته، ولا جرم إن الإصلاحات التي ظفرت بها هيئة القضايا في السنوات الخمس عشرة الأخيرة قامت على أسس أرساها.

والموضوع الذي سيحاضرنا الليلة فيه لا يقدر عليه أحد كمثل اقتداره وهو موضوع الفلسفة والعلم^(٢).

ولا ريب كان اختيار الموضوع إبعادا له من الكلام في السياسة.



في ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل النقراشي وولى الحكم إبراهيم عبد الهادي، وعين مصطفى مرعى وزيراً للدولة. والكل يعرف أنه وضع في هذا المكان ليكون نقطة ثبات. فلقد كانت الدولة أحوج إليه هناك. وهو الوزير غير الحزبي في وزارة يتقاسمها الأحزاب

وولى مصطفى مرعى الوزارة ثلاث مرات مع إبراهيم عبد الهادي، وحسين سرى، فبادر يوم ولايتها بإعلان استقلاله عن الأحزاب.

(١) أول رؤسائها المصريين بعد ثورة سنة ١٩١٩ عبد الحميد بدوي باشا وأثره في الدولة المصرية بعد سنة ١٩١٩ وبعد دستور سنة ١٩٢٣ عظيم.

(٢) وظهر بعد الموضوع من السياسة. ويتكرر بعد الموضوع في السياسة من محاضراته بعد ربع قرن بمركز تدريب المهنة القضائية. كما تمحضت محاضراته في نقابة المحامين ونادي القضاة في موضوعات سيادة القانون واستقلال القضاء.

ولكنه إذ ترك رئاسة هيئة القضايا فتح الطريق إليها - كما صنع إذ ولى قضاء النقض - لأصدقائه فتعاقب عليها: عبد الرحيم غنيم، فعيد العزيز محمد، فعيد الحميد الوشاحى ومحمد غنيم^(١) فعيد الحليم الجندى.

وكما لم نتكلم عن عمله فى القضاء لانتكلم عن عمله فى الوزارة. وإنما يتعين أن ننقل نص استقالته من الوزارة الأخيرة لأنه اختتم بها عهده فى خدمة الحكومة. واستفتح بها عمله فى السنوات العشر العظيمة له فى المحاماة ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٤٩. ولأن فى نصها مالا يقدر عليه إلا العظماء من رجال المحاماة والقضاء والسياسة:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

تحية: وبعد فأنت تعلم، كما يعلم غيرك، أننى إنما اشتركت فى حكومتك على أمل فيك، أن لك غاية هى جمع الكلمة، وضم الصفوف. وأن لك هدفا هو جمع القوى المؤتلفة على مواجهة الخطر من مشاكلنا الخارجية والداخلية، وقد تبين لى أنك لاتنفيا هذه الغاية. ولا تتوسل بوسائلها. بل إنك لتبدو كما لو كنت مسلطاً لتجعل من كل حزب حزين وكل فرقة فرقتين. وقد رأيتك بنفسى ترى رأى للحق وتنفضه للباطل وتقول الكلمة وتنكرها. ولم يقع ذلك مرة واحدة فى تافه من الأمر بل وقع مراراً. وفى الخطير من شئون الدولة.

أما لفظك. وأما عبارتك. وأما أسلوبك فى إدارة مناقشات مجلس الوزراء فقد أصبح هذا كله مضرب الأمثال وموضع التندر فى كل مكان.

هذه أحيطك علماً باعتزالى العمل فى الوزارة، والله المسئول أن يدفع عن بلادنا سوء وأن يقبها غوائل الفساد - مصطفى مرعى».

إنه يعتزل - ولا يستقيل - حتى لايعطى فرصة لأحد (الملك) أن يقبل أو يرفض. وهو يتهم رئيس الوزراء بأنه «مسلط ليجعل من كل حزب حزين». فلقد كانت هذه طريقة الملك فى الأمة: يفرقها ليحكمها.

وهو يعتزل. لأنه تعود الاعتزال. ولم يحدث فى حياته أن طلب لنفسه أى عمل. فهو يعين فى كل عمل تولاه لمصلحة أمته لا لمصلحته، ومن هنا تظهر إحدى خصائصه كرجل عام: إنه يعتبر نفسه - تحت الطلب - من جراء أى غرض عام، وفى إجابة الطلب يضحي آماله المنتظرة،

(١) الأول ترك هيئة قضايا الحكومة رئيساً لمحكمة استئناف مصر. والثانى ترك هيئة القضايا رئيساً لمحكمة النقض، أما محمد غنيم فتركها وكيلاً لهيئة قضايا الدولة. وأما الأخير فتولى الرئاسة من سنة ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦٨ تاريخ الإحالة إلى المعاش.

وينفق أمواله المدخرة، ويقذف في الهواء بكل فرصة. حتى إذ عضته الفاقة في وظيفته، رجع يلتمس الكفاية في المحاماة وإنما يلتمس الحرية الكاملة والاستقلال في العمل.



ولقد يمكن أن يشار في عمله بالوزارة، إلى مايتصل بالمحاماة والقضاء: من ذلك مساعدته في تخفيف الأحكام العسكرية في قضايا الرأي (الشيوعيين المحكوم عليهم)، وخلافه فيها مع القصر، ومع رئيس الديوان. ومن ذلك مايتعلق بقضية كبرى في تاريخ الحكومة.

فلقد طالما وقفت شركة السكر من الحكومة مواقف محرجة لتظفر منها بالملايين وهي راغمة، بدعوى الحاجة لتجديد آلاتها، فاضطرت وزارة إبراهيم عبد الهادي إلى أن تمنحها بضعة ملايين من الجنيهات لذلك. وكانت المفاوضات على يد مصطفى مرعى. ومع أن سمعة بعض المتعاملين من الحكام والوزراء ورؤساء الوزارات مع شركة السكر لم تخل من الاتهام من أجل نفوذ رئيسها أحمد عبود أو ذهبه - إلا أن مصطفى مرعى أعطى هذه الملايين بشجاعة ولم يقل حزب من الأحزاب كلمة في الصحف، أو في المجلسين التشريعيين، أو في الدهاليز والأروقة مع حدة الخصومات بين الأحزاب ثم لم تمض خمس سنين حتى استردت الحكومة هذه الملايين وملايين أخرى في قضية التحكيم التي ترافعت فيها هيئة قضايا الدولة.

ومن حق المحاماة - في المقام الأول - أن نشير هنا إلى أننا أشدنا ونحن نمثل الحكومة في هذا التحكيم سنة ١٩٥٤ باثنين ممن وردت أسماؤهم في القضية كانا من بين الوزراء السابقين هما رئيس هيئة قضايا الدولة السابق مصطفى مرعى ونقيب المحامين السابق عبد الرحمن الرافعي، اللذين تداولوا شركة السكر.

وبتطبيق حكم التحكيم، أعطيت الحكومة نصف رأسمال الشركة. نحو عشرة ملايين. كما رفضت دعاوى الشركة بملايين أخرى^(١).

(١) والمذكورة الخاصة بهذه القضية وإردة بالجزء الثاني من المذكرات الخاصة بهيئة قضايا الدولة والمشار إليها في المصليين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

إلى المحاماة ومعركة الملك فاروق

رجع مصطفى مرعى إلى المحاماة وهى تحمل على عاتقها الكثير من متاعب بلاده، أفراداً وجماعات، وكانت مصر تزخر فى هذه الفترة بإرهاصات الثورة على الملك، تجرى بها أقلام كبار الكتاب، وهو فى الطليعة منهم، ومظاهرات الطلاب، وهم قراؤه. له المقالات الرنانة فى صحيفة اللواء الجديد صحيفة الحزب الوطنى الجديد يحفظها المثقفون عن ظهر قلب لما فيها من البيان، ويرددها الأحرار فى ندواتهم إذ تتتابع فى مهاجمة الملك: مثل مقاله عن (اليخت الملكى فخر البحار) ومقاله (ولاء الأحرار وولاء العبيد)^(١) وهى مقالات لم يسمع بمثلهما من قبل ولا من بعد حتى خلع الملك.

وربما كان أوفى للبيان عن كفاحه فى هذه الفترة وموقفه التاريخى للدفاع عن حرية مصر واستقلالها كلمات موجزة نقلها عن كتابنا (من أجل مصر البطل أحمد عصمت) الذى ظهر فى شتاء سنة ١٩٥٣^(٢).

(كان الملك يعلن للشعب جهره أنه يريد أن تتوازن الأحزاب فى مجلس النواب. وفهم

(١) وفيما يقوله:

(إننا لا نتجر فى السياسة، ولا نساوم عليها، ولا نبيع أقالمنا ولا نؤجرها. إننا لا نخشى فى الحق لومة لائم منها يكن مقامه. ولا غصية غصوب منها تكن سطوته. وإننا نعرف أن الشر راصد للأحرار فى مصر. فاعرفاه ولو استطاع أن يبتلعهم واحداً بعد الآخر. لكننا نعرف مع ذلك أن الكلمة الحرة الصريحة هى أزم ما يلزم مصر اليوم. ولقد قال اللواء - ولا يزال يقول - كلمات لها هذه السمات. وفيها هذه الخصائص إن لم تكن قد هزت ضمائر الطغاة، فإنها من غير شك قد قرعت منهم الأصماح وفتت الأنظار ومن يدري: لعل الذى نعد له غداً أو بعد غد قد يكون أبعد غوراً وأشد وقعاً من كل ما قلناه حتى الآن. فقد يلزم أن تتضاعف جرعة الدواء إذا لم تنحسر موجة الداء وأن تزداد قوة المقاومة كلما اردادت قوة الاعتداء. فدورنا بقوى مع الزمن ولا تضعف وتوسع دائرتها ولا تضيق قبضتها ولا تتراخي. وإنها - على اختلاف أنواعها - لتساند وتتأخى - كما يتساند الأشرار فى ظل الشيطان وحيث يتبادلون التفع ويتعاطون الحرام.

وهاهى ذى الدكتاتورية البغيضة الطاغية تكن للحكم الفاسد وتعيه وتقدمه بأسباب البقاء وما هوذا الحكم الفاسد بدوره يعمى للدكتاتورية الباغية ويتصاغر أمامها ويتقأماً وأنه ليدل لها ويخضع. ويلين ثم ينحن. ومن على ينظر الإنجليز بل العالم كله إلى شعبنا المسكين محصوراً بين هذين الأمرين نظرة استخفاف وإزدراء. هذه هى مصر اليوم، ما أحوجها إلى الكلام الحر الجريء عسى أن يهز ضمائر ساداتها فيعودوا إلى الرشيد ويثوبوا إلى الصواب. أو يهر شعور الأمة المغلوبة على أمرها فتثور لتسترد حقوقها المنصوبة وسلطانها. وإن يوما يتحقق فيه هذا الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد).

هذا قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بأشهر معدودات.

(٢) من أجل مصر - البطل أحمد عصمت - للمؤلف ١٩٥٣ الطبعة الثانية ص ٦٦ - ٦٧

الشعب قصده. وهو إضعاف القوة البرلمانية فرد عليه كيده... فكان يوم ٣ من يناير سنة ١٩٥٠ يوم ثورة شرعية في صناديق الانتخاب على ماضى الملك وآماله باللغة الدستورية التى يخاطب بها الشعب حكامه. ولم يكد البرلمان يعقد الأولى من جلساته حتى كشفت خطبة العرش عن حقيقة الانتخابات الجديدة وهى أنها حركة شعبية كبرى ذات اتجاه مجيد كاسح كالفيضان نحو تغيير جوهرى شامل. وخضع الملك لها - بآدى الرأى - وإن كان فى دخيلة نفسه يستجم ليهجم. ومضت الوزارة لطيتها يحملها تيار شعبى جارف للنهوض بتبعاتها وتحقيق وعودها. والحق أنها كانت أمانى الشعب فى السنوات العشر الماضية فكان كل تأخير لها تأخيراً مضاعفاً إلى عشر سنين.

واستفاضت التحقيقات والاستجوابات عن الفساد الذى حاق بالبلاد وكان أخطرها استجواب الأستاذ مصطفى مرعى عن مغانم حاشية الملك وجرائم الأسلحة الفاسدة التى خانت الجيش المصرى فى حرب فلسطين، وكان الملك وراء حاشيته يبعث للمستجوب فى كل ليلة رسولا ليتنازل عن استجوابه.

شهد «أحمد عصمت» جلسة الاستجواب عشية ٢٩ من مايو سنة ١٩٥٠ متابعة منه لمواقف الشجاعة من أجل مصر، ولكفاح رجل له به عهد، وآصرة وثقى من الود، فوق كونه محاميه. فسمعت أذنه وبصرت عينه فى المجلس الأعلى للبرلمان ما لم يكن أحد يجسر على الهمس به إلا إذا عسعس الليل أو أسدلت الحجب.

راع المستجوب بهجومه القوى مجلس الشيوخ ورواده خمس ساعات سوياً. وكان تعليق أحمد عصمت على ما رأى نشوة انشراح غامرة، وكلاماً قليلاً، كدأبه، مثل قوله (إن مصطفى مرعى دخل التاريخ) وإن (مصر بخير وفيها مثل هذا الرجل)....

والحق أن الاستجواب كان الموقعة المظفرة بين مواقع الثورة الدستورية سنة ١٩٥٠^(١). واتخذت وقائع الاستجواب سبيلها إلى النيابة العامة فى تحقيقها مع صحيفة روز اليوسف. فعرف الشعب فضائح الأسلحة مفصلة. ونصيب الملك منها. وأسباب ما أصاب الجيش المصرى فى فلسطين. ومدت العدالة يدها بتحقيقات ضخمة أجرتها النيابة العامة مع المسؤولين: فكانت بداية النهاية.

وتابع صاحب الاستجواب معركته بمقالات من نار فى صحيفة اللواء الجديد منها (ولاء الأحرار ولاء العبيد) ثم أخرج مصطفى مرعى بعد بضعة عشر يوماً (فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٠) وأخرج من ظاهره من مجلس الشيوخ بائتراح ملكى أحيا به الملك نزاعاً قديماً بين

(١) من شهادة التاريخ لرحل لندون أن يترغم مقاومة الملك على منابر الصحف والمجلس التشريعى لأعلى ومجلس الدولة محمیان هما الواردان فى الفصلين الثانى والثالث فى هذا الكتاب.

الأحزاب على تعيينات الشيوخ. فأصيب النظام البرلماني بقاصمة الظهر... ثم جاء يوم القضاء، حين جاء دور الحاشية أمام القضاء، فلم تصل أيدي القضاة إلى الجناة... وقامت ثورة الجيش في العام التالي وفي طليعة أسبابها فضيحة الأسلحة ذاتها. فخلع الملك وأدبل من نظامه بتمامه. وقدمت بعض التهم التي حواها الاستجواب وتهمة إخراج المستجوب وأشياعه في مجلس الشيوخ في أول قضية لمحكمة القدر في عهد الثورة).

وفي أكتوبر رفع مصطفى مرعى وسبعة عشر من زعماء في الأحزاب عريضة إلى الملك يقولون له [يا صاحب الجلالة. إن احتمال الشعب معها يطل فإنه منته إلى حد. وإنا لنخشى أن تقوم في البلاد فتنة لا تصين الذين ظلموا وحدهم. بل تتعرض فيها البلاد إلى إفلاس مالى وسياسى وخلقى] ولم يهتموا بالولاء له. فالتشكوى إليه كانت شكوى منه وليس أسلوبا يبعيد من أسلوب مصطفى مرعى.

والذى قاله شوقى في وصفه لسعد زغلول وهو يقذف عصاه في وجه (فرعون) أى الامبراطورية البريطانية سنة ١٩١٨ وهى منتصرة على العالم جدير بأن يقال عن مصطفى مرعى وملك مصر.

أعلمتم قبل موسى من يد قذفت في وجه فرعون عصاه
وطأت نأديه صارخة شاه وجه الظلم يا قوم وشاه

وفي إعلان البطل «أحمد عصمت» عن الخير الذى تصيبه مصر لوجود مثل هذا الرجل، تحية له ولزعمائها من المحامين الذين أقامت التماثيل لهم: سعد زغلول - مصطفى كامل - محمد فريد - أحمد ماهر - طلعت حرب.

وإضافة اسم مصطفى مرعى إلى أصحاب هذه الأساء الذين جابهوا الخطر بشجاعة بدنية وفكرية: من أجل مصر... هى في المقام الأول تحية للمحاماة... مهنة الحرية والكرامة والكفاح كما عبر عنها مصطفى مرعى.



اتخذ الموكلون - من جديد - طريقهم إلى مكتب المحامى العظيم في القضايا الكبرى في ذلك العصر، بمقدارها أو خطرها وبوجه خاص بالخصائص الفنية، سواء كانت قضايا إدارية أو جنائية. مدنية أو ضرائبية، وسواء أكان أصحابها من الأجانب أم من المصريين. أم من الشركات والتقايات والمثقفين وكبار رجال القانون. كلهم يلتمسون عونه. لا يملكون إلا أن يبايعوا لعلمه وفهمه ويخضعوا له: كمثال زميله المستشار محمود عبد الرحمن عندما اتهم في الشروع في قتل رجل من الشرطة بغيار نارى فترافع عنه ضد إنكاره، وبني مرافعته على أساس صحة الواقعة، وفساد التهمة، للدفاع الشرعى.

ورفضت المحكمة أقوال المستشار وأخذت بأقوال المحامى. فبرأته ومن ذلك قضايا مدنية نجد لكل كلمة يكتبها فيها مكانتها في أبحاث القضاة، إلى قضايا يدافع فيها عن المفكرين المتهمين ومنها قضية رئيس الوزارة إبراهيم عبد الهادى أمام محكمة الثورة.

ومن ذلك قضية أصحاب حصص التأسيس في شركة السكر وحقهم في الاطلاع على المحتاسب وتصحيحه والاعتراض على الإدارة وانحرافاتهما في الشركات المساهمة (قضية الأستاذ أحمد الديوانى بك - ضد شركة السكر).

أو (قضية محلات جروبي الشهيرة ضد الضرائب يعهد إليه بها نقيب المحامين المختلط: شارل شالوم، وهى تدور حول شهرة المنشأة وخضوعها لرسم الأيلولة).
أو قضية محمود زكى بك ضد وزير التموين ورياسة مجلس الوزراء وسننقل مقتطفات من الدفاع فيها فيما بعد.

أو قضية شركة شرينج الألمانية ضد شركة شرينج الإنجليزية...

حيث أغرت الشركة الإنجليزية الحارس المصرى على أموال الأعداء - كما يقول - (فتزل على إغرائها وأخطأ فى حق بلده قبل أن يخطئ فى حقها حين أذن لها أن تستعمل علاماتها التجارية وهو لا يملك هذا الإذن كما لا تملكه وزارة المالية التى يتبعها. وبحس الحارس حين يتعاقد معها أنه يلعب لعبة خطيرة فيتعاقد معها ساقط الضمان. وترضى هى بالعقد، مشروطاً بهذا الشرط..)

أو قضية شركة ماركونى راديو التلغرافية المصرية ضد الحكومة المصرية، وهى تدور حول (القواعد المقررة دولياً لتنظيم التراسل الدولى بطريق البرق، ومشروعية شرط الذهب وحق الحكومة فى أن تقتضى من الشركة عدداً من ستيجمات الذهب عن كل كلمة وتحديد مقدار هذه الإتاوة بالعملة المصرية).

أو قضية كبار الأطباء فى تاريخ مصر (نجيب محفوظ، أحمد شفيق، إبراهيم مجدى، عبد العزيز حلمى، أحمد عمار) ضد نقابة الأطباء بطلب إيقاف قرار إحالتهم إلى المحكمة التأديبية وإلغاء هذا القرار وفيها صدر قرار بوقف التنفيذ وحكم بإلغاء الإحالة إلى التأديب واعتباره كأن لم يكن.

وكان محامو الطرفين فى هذه القضية عن الخصمين ثلاثة من الأصدقاء: مصطفى مرعى وأحمد رشدى ومحمد على رشدى.

هكذا قضى السنوات العشرة بعد سنة ١٩٤٩ دون أن يتوقف أو يتخفف. فليست المحاماة ملكا للمحامى يستطيع أن يتخفف من عبئه أو يتصرف فيه، وإنما المحامى ملك لموكله، لا يستطيع أن يقلل بابه أو أن يقلل جهده. وهى كما قلنا - قبل - «إدبارها مر وإقبالها مرهق».

وظاهر أن عمله فى المحاماة فى كل مدة من المدين السابقتين لم يزد عن بضع سنوات، وأن عمله هذه المرة الثالثة كان طويلا نسبيا، مفدقا ماليا، منهكا بدنيا. فكيف أصر على العمل طوال هذه السنين - وهو يعطى عمله كل حياته وجهده - ويأخذ كل ما أوتي به بقوة - ولا يهمه المال إلا بقدر ما يستره؟.. وكان مستورا.

ربما كان الجواب أن ضربا من تنويع العمل كان يخفف عليه العبء الضخم فى أعمال المحاماة، فلقد كان يجوب بحاره السياسية الهائجة إذ يكتب فى صحيفة الحزب الوطنى، ويخلق فى آفاق الاقتصاد العالية وهو يعمل رئيسا لمجلس إدارة شركتين مختلفتين من أكثر من وجه من أكبر شركات مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ اختير لرياستها لنزاهته واقتداره على بعث الحياة فيما يمسك به:

- الأولى ميدانها الزراعة واستصلاح الأراضى (شركة كوم أمبو) وفيها الخيال الخصب والابتكار المنجب.

والثانية شركة النحاس وميدانها صناعى غير مألوف له. ولذلك كان فرصة متاحة له ليضيف إلى نفسه بعض المعارف.

وهو فى سياق طلب المعرفة لا يتخلف. وبخاصة وهو قد تولاهما بعد جماعة من الأجانب المتخصصين فى إدارة أمثال هذه الشركات. فأحسن القيام عليها إحسانه فى قيادة الرجال والتمكين لنزاهة الإدارة والانضباط القانونى كل أولئك، مع شعوره فى كل عمل يتولاه أنه يودى خدمة عامة. فنجح نجاحا تنطق به الأرقام: فهاتان الشركتان تفخران بأن أسعار أسهمها بعد التأميم قدرت بسعرها فى سوق الأوراق المالية عند التأميم، للثقة فى إدارتها وسمعة القائمين عليها وتحقيقها أرباحا باهرة مع سلامة رأس المال ووفرة الاحتياطات...

وهو بهذا يقدم للتجارة والصناعة والزراعة ولرجال القانون برهانا على أن النزاهة القضائية تحقق الأرباح لرأس المال، وللعمال، وتحفظ لرجل القانون المكانة العليا بين المديرين وتجعل سيادة القانون، حيثما يطلب القانون، مفتاح النجاح.

كان قد انقضت عليه سنة ١٩٥٩ عشرة أعوام منذ عاد إلى المحاماة فى سنة ١٩٤٩، وأنى له أن يستريح، على طريقته، ليعتزل العمل وهو فى عنفوان مجده وقدراته. وهذا مبدأ طالما أعلنه بين خاصة أصحابه، فلقد كان يلوم استمرار الهلباوى فى العمل وهو فى الثمانين.

في مجمع اللغة العربية

في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ استقبل مجمع اللغة العربية الأستاذ مصطفى مرعي استقبالا جديرا به لكنه شذَّ عن سوابقه - فلقد تكلم في استقباله ثلاثة من أعضاء المجمع أولهم نائب الرئيس الأستاذ زكي المهندس وثانيهم الرئيس السابق لمحكمة النقض وهيئة قضايا الدولة الأستاذ عبد العزيز محمد، أما الثالث فهو الكاتب القصصي المعروف الأستاذ ثروت أباظة يلقي كلمة الاستقبال بالنيابة عن شاعر الفصحى المرحوم عزيز أباظة التي أعدها قبل رحيله عن هذه الدنيا.

وكان تلخيص «عبد العزيز محمد» جامعاً. كنصوص القوانين وصادقاً كشهادة العيان (أشعر بسعادة غامرة إذ أقدم اليوم كبيراً من أساطين رجال القانون. جال في جميع ميادين القانون وتقمم القمم فيها جميعاً من محاماة وقضاء وفقه. حتى إذا بلغ ذلك المدى تصدى للشئون العامة فحمل أعباءها وكافح في سبيلها وكان له في ذلك مقام معلوم... وبعد فهو من صفوة رجال الفكر المعاصرين).

وقال عزيز أباظة فيما قال: (توجت باستجوابك عن مأساة الأسلحة الفاسدة ما أدى بآخرة إلى طردك من مجلس الشيوخ مع تسعة عشر من إخوانك فكانت جريمة دستورية طاغية. هبطت بالعهد إلى الهاوية. وسهلت على الثائرين مهمة إتهائه والإجهاز على أشلائه). ووجه الكلام إلى أعضاء المجمع فقال: (إن في زميلكم مصطفى مزايا ساحقة قلها تجتمع متكاملة إلا للموهوبين وقليل من هم...

إنه يعرف أو يكاد لكل معضل حلوله، ولكل حق دليله، ولكن الذي لا يعرفه مصطفى كثير...

إنه لا يعرف للرجل وجهين ولا للحق ميزانين ولا للكرامة صورتين ولا لقيمة الإنسان معيارين...

إنه من القلائل الذين لا يعرفون للمال قدراً عند الخدمة العامة، فهي عنده قيمة وخلق وضمير...

إن المقاييس التي يقاس بها مصطفى تتعدد تعدد جوانب النبوغ فيه، وهيئات لهذه أو تلك أن يلم بها حديث مهما يطل هذا الحديث...
أبها الخالدون:

لقد أضفيتم عليه بالغ التقدير والتوقير. وآية ذلك أنكم لم تفقهو كعادتكم عند بابكم. وطال ما وقفتموني وغيرى دورات ودورات عند بابكم. ولكنكم عند أول دقة دقها عارفو فضله فتحتم له مصاريع محرابكم وكنتم، أعزكم الله، عند دعوتنا الجواب، صيغ في بالغ التأهيل وخالص الترحاب).

وهذه تحية له. سبق بمنلها الدكتور طه حسين لمثله في فقهه ومكانته ووظيفته الدكتور عبد الحميد بدوى. قال (إن هذا المجمع هو الذى دعاك إلى أن تشرفه بالمشاركة في عمله الخطير، لم تسع إليه ولم تفكر في السعى إليه... فأنت في رأى نفسك فقيه، وأنت في رأى نفسك صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وأظنك توافقنى على أن أحداً لم يخدم اللغة العربية في تاريخها القديم كما خدمها الفقهاء. فهم الذين مهدوا هذه اللغة ويسروها وجعلوها حقاً لغة علم وفلسفة وتفكير دقيق عميق).

ولما دخل مصطفى مرعى المجمع كان صاحب قانون واقتصاد وسياسة، وكان - بوجه خاص - من أمراء البلاغة القضائية وخطباء المجالس التشريعية وكبار الكتاب في القانون والحرية. وكانت عباراته وكتاباته إعلانياً صادقا عن حقيقة ذاته.

وأجاب العضو الجديد بخطاب سمته مضابط المجمع (الكلمة المرجلة) فكانت خطبة لم تبلع شأوها الخطب المحضرة. وساعد على إحداث الأثر على مشيخة المجمع بطء الإلقاء في قاعة تزدهم بالمهللين له. وفي ظروف تشرح نفسها على لسانه (وقد سألت نفسى... هل البقية الباقية منى قادرة على أن تحملنى لأحق بركبكم... وقبل أن أصل إلى جواب عن هذا السؤال سمعت صوت السبعين يحذر من جهة وينذر من جهة أخرى، لا لأن السبعين عليها بأس في ذاتها ولكن لأن العشرين الأخيرة منها كانت بالنسبة لى فترة تشتت وتمزق وضياح. كنت مغترباً بالجدس بين الحين والحين، مغترباً بالروح فى كل الأحيان. كنت مغترباً بالمعنى الذى أرادته أبو حيان التوحيدي حين قال «أغرب الغرباء من صار غريباً فى وطنه، وأبعد البعداء من كان بعيداً فى محل قريب...» وانطلق يؤصل فحوى الاغتراب ويفصل الأسباب.

وإذا لاحظنا أن المجمع سعى إليه دون أن يتقدم هو بطلب، وأن القرار الجمهورى بتعيينه صدر فى سنة ١٩٧٣، فمن البدهة أن انتخابه كان فى آثار حركة التصحيح فى ١٥ مايو سنة ١٩٧١ إقراراً من المجمع بأثره وإضافة لجهده فى خدمة اللغة وخدمة الأمة.

وإذا لاحظنا أنه هو أكبر داعية للثورة من رجال العهد السابق على قيامها بمهاجته للملك داته، وأنه الوحيد بين رجال العهد السابق الذى دعا الأمة للثورة جهرة، من ذلك قوله الذى نقلناه من قبل (فتثور لتسترد حقوقها المغصوبة وسلطانها الضائع وإن يوما يتحقق فيه هد الأمر أو ذاك ليكون لمصر مطلع فجر جديد) فمن البدهة أنه كان من كبار المقربين للثورة

والمأولين منها حتى يوم اعتزاله المحاماة.. ففيم خلع المحامي العظيم رداءه، والرداء الأسود ملك للمتقاضين كلما احتاجوا إلى صاحبه. والرجل العظيم ينفع بمجرد أن يمشى على الأرض بين مواطنيه أو على أعين شائتيه، أو في وسط تلاميذه أو زملائه أو محبيه، وكانوا كثيرين؟ ثم هو رجل قانونه العمل. وجسمه لا يصح إلا بالعمل. إذا توقف عنه مرضت نفسه وضاق صدره وهزل جسده. بل يمكن التمثيل لدأبه ونشاط ذهنه بلعبة الأطفال التي يدفعونها أمامهم فتدور ويجرون وراءها فإذا توقفت عن الدوران سقطت.

ربما كان الجواب عن هذا السؤال نابعا من طبيعة الرجل - فلقد طالما اعتزل. وكان يحتمل أن يعود للعمل. ولقد سأله سائل، بعد تأميم السندات والأسهم، وكان لديه منها الكثير، عما يصنع إذا ضاقت به السبل؟ فأجاب: أعود للمحاماة.

وكان قد تعود أن يكون معقبا في كرسي القضاء، عودته بلاده الاحتفال بآرائه. ولم يكن واحدا من السياسيين المحترفين، أو الهواة الصابرين الذين يحملون شعار (قل كلمتك وامض). ولذلك لم يشك واحد من معارفه يومذاك في أنه سيرجع للعمل. وكان الجميع يتمنون أن تقوم في مصر قضية كبرى يدعى لها فيجيب.

لكن الذي حدث أن هذه القضية لم توجد. وأن موانع سماع الدعاوى تتابعت فكانت سببا في منع القضايا العظيمة من أن ترفع أو عودة المحامي العظيم أن تتم. فعمل فترة رئيسا لإحدى الشركات الكبيرة في خارج مصر فنفع الله به غير المصريين من العرب، فلما أزلت حركة التصحيح مراكز القوى من معاقلها، وصدر الدستور معلنا سيادة القانون، كانت عودة مصطفى مرعى إلى خدمة بلاده مواكبة لسيادة القانون ومعلنة عودة الغريب إلى وطنه.

ورأى حياة يجمع اللغة العربية للخطيب الكبير، وانخرط في جلسات اللجان دءوبا عليها بالغ الاحترام للنظام فاستغرقت نشاطه وأخذ في مجالسه يتكلم في كل ما يشغل بني العصر ويشير إذ يستشار، عازفا عن ولاية محددة لعمل، وهو العليم بأن لكل عهد رجاله، ونجلي في صلاته بالجماعة مبدأ الأبوة لعارفيه ومحبيه لا يتردد في إبداء النصيحة بصدق وإخلاص وبوجه خاص دأب على محاضرة المحامين والقضاة، فلقد كانوا يدركون أنه آخر الرجال العظام في دار العدالة وكان تسليمهم بعظمته إجماعا على رجل ينذر أن تجود الأيام بنظير له.

ولقد أوصى - على فراش موته - ألا تنعاه أسرته بعد الوفاة، واحتفل بجمع اللغة العربية بتأنيبه فكان كفاؤه أن يؤننه رئيس المجمع إبراهيم مذكور فهو شريكه في مواقفه بمجلس الشيوخ وعبد العزيز محمد رئيس محكمة النقض العليم بأقداره في كل باب. وهذان شاهدا عيان جاءت السوء بهما إلى ذلك الموقع في ذلك اليوم لتسطر على أكثر من لسان الصفحة الأخيرة في السجل الخالد للمصري العظيم: مصطفى مرعى

الرجل - والمحامى

وبعد فهذا فارس من فرسان نتجتهم ثورة ١٩١٩ وابن عمدة من صميم الشعب. أرستقراطى الفكر، يميل للرءاء إذا أمكنه، وإن كان طعامه قليلا جدا. وكان لباسه الغالى الثمن، يبدو، عن عمد، كلباس نظرائه:

أما أرستقراطية الفكر فمردها إلى أسباب تجمع بين طبيعته، وبين حاجة الجماعة إليه، وتقدير الصفوة له. لكنها لاتعوقه عن التجديد الكامل أو ابتكار الوسائل أو تلزمه الترهل بالترام القوالب. فهو دائم الاتجاه إلى الأمام. صوب الحرية، والتجديد العلمى والحضارى: يساعد المحكوم عليهم من الشيوعيين وهو وزير دولة على رأسها ملك. ويتراقع عن المتهمين منهم وهو محام - مرافعاته الأخيرة - ويعين وكيل النيابة منهم فى هيئة قضايا الدولة، وهو مع ذلك رئيس مجلس إدارة لشركتين كبيرين يختاره لها أصحاب رأس المال ليجدد ويبتكر وينفخ فيها من روحه ما يلائم العصر.

وإنما يدفعه إلى الأرستقراطية، لفكرية امتيازه الذهنى بين جماعته منذ كان فى مدرسة الحقوق، وامتيازه الفنى، مذبذب بين الآراء فى ميعة الصبا، ثم جلس بين القضاة فسبقهم ولم تمنع سنه الصغيرة بينهم تقدمه الكبير عليهم.

وإلى جوار امتيازه الذهنى تجدد تخصصه الفنى الذى جذب الأنظار إليه فى كل موقع شغله. ولما كتب عن الحرية بعد اعتزاله - وإن كان كثير مما كتبه قد ضاع - دل على أنه يحمل تبعات أمته، إن عاملا، وإن معتزلا. وأنه واحد من هذه القلة التى تحمل هموم المجتمع وإن اغتربت عنه وتعمل لخدمته ولو لم يطلب ممثلوه ذلك، وهى عندئذ تذهب نفسها حشرات من جرائه. لقد كنت تراه فى أيام إعتزاله، فنلمس إحساس الحمائم على الأيك تقول الكثير وإن كانت لاتصدق.

والذين يفكرون للجماعات يعتزلون مواضع الضواء:

سئل لامرتين فى سنة ١٨٣٠ عن مكان جلوسه بين أحزاب مجلس النواب الفرنسى فأجاب: «فى السقف».. وإن فى مصطفى مرعى كثيرا من لامرتين. رجل سياسة - فى السقف - بينى أمته وإن لم تحفل الجماهير به أو يحفل بها. وقلب كله حب. وخطيب أى خطيب.. أما الشعر فلا ينظمه كلامرتين. وإن كان يتذوقه كالفن الكلاسيكى الذى تغطى لوحاته جدران داره. ويتراءى فى أثائه ورياشه ورحلاته فى إجازاته. وهو يقضى ثلاثة أشهر فى كل عام فى الخارج.

أما الرفاه فتراث ورثه من عمدة الجزيرة الخضراء. فإذا نفدت أمواله في وظيفة القضاء تقشف ماوسعه، لكنه إذا عاد إلى المحاماة استمتع بالثراء الذى يتساقط بين يديه من عرق جبينه.

وهو إذ يأخذ كل ما أوتي به يجد وسلامة قصد، ليس سهلاً أن يخدعه مخادع. وهو - بعد - غاية في النظام في الطعام والهندام، وفي الصحو والنوم. وفي مآدبه، ومجالسه ومواعيده. وإذا لم ينم ولو دقائق في وسط النهار اختل ميزانه. وله ساعتان في كل صباح إلى مكتبه.

أما الدار فهي دائماً على النيل، وهي قصر بما تحتويه وإن كانت طابقاً من أربعة في قصر، لكن وجودها على شاطئ النيل يطلق العنان لبصره ليكون في مصاحبة فكره.

تساعده في حياته وفي الاحتفاظ بمزاياه زوجة تخرجت من مدارس الأسكندرية الأجنبية فشاركته بكفاية وأناقة ووفاء كفاحه الذى لا يهدأ. وسبقته في التنظيم والترتيب. واضطلعت بمسؤوليات الاستقبال الذى لا يتوقف على مدار الليل والنهار، في دار هي مثابة للصفوة الممتازة من المصريين أو العرب أو الأجانب للمحاماة ولسواها.

لا يهتم بالمال إلا أن يكون مال رجل آخر وكله في الحصول عليه. ويعطى المستحق وغير المستحق وإعطاء المستحق أداء واجب خلقى أو قانونى. أما عطاء غير المستحق فأية سماحة.

كان سخاء يده يعادل سخاء نفسه: رشحه بجمع اللغة العربية لجائزة الدولة التقديرية فتنازل شاكرًا مع علمه بأنه إذا تقدم اسمه يسبق إلى الفوز. والعطاء ديدنه للمستحق، ولو لم يوجد مستحق فالدولة به أحق. وكم أعطاها من نفسه وكم أعطى مواطنيه من ماله.

والحب فطرة فيه تتبدى من فجر شبابه. فهو شامل للأشياء والأشخاص الذين يعرفهم والذين لا يعرفهم. ويظهر ذلك من كتاباته وأسلوب حياته، ومعاملاته للزملاء وللأصدقاء كأنهم أبناء - ومنهم من يكبرونه في السن - والبعض يعلل ذلك بأنه ليس له أولاد وبذلك يصيرهم أصدقاءه أو أبناءه لكن كثيراً ممن لم ينجبوا منقبضون، بخلاء بأنفسهم ومودتهم. فلا تعليل إلا يتدفق الحب من ينبوع يفيض بالثقة في الله والنفس والناس

أما الشجاعة فيه فيسميها الجبناء أو المتسلبون اندفاعاً، إذ يصنع مايشاء في رئيس الوزراء، وفي الملك، أو في الظالمين. لكنها - في الحقيقة - أثر من آثار القوة والصدق اللذين ركبت منها طباعة. ومن ثمة كانت شجاعته تتحدى الخطر.

ومن مقولاته: إن الجبن لا يكسب الجبان ضمانات بل يضيف إلى الموتة الواحدة موتات.

قيل له إذ أريد منه ترك وظيفته في محكمة النقص إلى هيئة القضاة: أنت رجل معارك فلا تترك وظيفة غير قابلة للعزل إلى وظيفة قابلة للعزل! قال: هذه الوظيفة الجديدة.

وهو من فرط احترامه للآخرين كثير الحياء صبور على الضعف الإنساني، واسع الصدر، وبخاصة لمن يعرف، وبالأخص لمن يجب.

وهو عفو عن زلات الصفار وفرطات الأصدقاء. - لكنه يثور على المستهترين إذا استخفوا بالمصلحة العامة أو اقتحموا حماه، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات، إذا استهانوا بالأمة، بل ولو كانوا ملوكا.

وهو يزدرى تصاغر الكبار. ولا يهده إذا أصاب النوق العام. نشرت له جريدة الأهرام مقالا صغيرا ينتقد بيانا وزاريا يخالف إجماع الناس. وتوقع الناس أن يستقيل صاحب البيان وصدقوا فيما توقعوه..

وهو يعف عن المارك إذا لم يكن فيها نزال كالأسد يعف عن الجيف، جاءه موكل يقول إنه اتصل بالقاضى. فقال له: إليك عنى إني لا أدخل المحكمة من الباب الخلفى. رواها الرئيس عبد العزيز محمد.

وهو قارئ من الدرجة الأولى بالمرية والفرنسية والإنجليزية - وزوجته كمثلته - فهذا المفكر الطليعى لا يمكن إلا أن يكون عالمى المدى ومن هنا إطلاله على الفكر العالمى وسبحه فيه.

ومن الطبيعى أن يكون له أعداء من الذين يكرهون الشعب، أو لا يحسبون فى الدنيا إلا أنفسهم، أو يحقدون على التاجين، أو يغارون من لمعان التجوم، أو ممن أخسرهم دعاواهم أو ردهم إلى الحق.

والذى له أعداء - من هؤلاء - كثير الأصدقاء والأمة معه.



ولكن ماهى خصائصه كمحام يترافع بالكلام أو بالكتابة؟

الخصيصة الأولى: أنه يترافع بالفقه. وكلامه فيه حجة. فهو بهذا أمل القضاء. أن كان فيها يقوله حل لمشاكل عليهم أن يقولوا فيها كلمتهم. وهو من قوته وصدقه يعرض رأى الخصم ورأيه. فيضع بين يدى القاضى كل ماآمنه والذين شهدوه يترافع أمام كبار الرؤساء - وكأنه يتداول معهم - وقد يناديهم باسمهم كما يتنادى الزملاء فى غرفة المداولة ياباشا. أو القضاة الآخرين إذ يستمعون إليه. شهدوا أسارى وجوههم وقد جعلها إقبالهم عليه وإحساسهم بما يستفيدونه. ولقد تراه من استرساله فى عرض آرائه كالصانع يستغرقه طرقه ودقه وينساب عرقه؛ أو تجدد قاضيه غضبان أسفا إذ تنتهى مرافعته.

والدفاع بالفقه أول واجبات الصناعة. فهو لذلك عصرى أبدا. وبخاصة فى زمن لم يبق فيه

لدى القضاة وقت يضيعونه في المرافعات الطويلة، مهما كبرت القضايا، والمحامى الكبير وادر على أن يضع في الإطار الفقهى مايفيد من دفاعه.

وأكبر شأن هذه التخصيصة فيه أن السنوات العشرة التى بلغ فيها أوجه كانت كفاها من المحاماة لتثبيت «المشروعية الإدارية» في قاعات المحاكم. وكان قد أوفى في الفقه الإدارى على الغاية: وما هو إلا الفقه الذى يلزم السلطة أن تدور في دائرة العدالة. وهو فقه يحتاج للابتكار والعمق في الفهم الدستوري وأصول القانون المدنى. وكل أولئك على طرف نمامه.

التخصيصة الثانية: هى الابهاز الشديد إذا تكلم أو كتب لايتكلم بالدفع إلا اضطرارا ولا يذكر من التفاصيل إلا قليلا وإنما يتكلم في مقطع النزاع سواء في الدفع أوالموضوع أو كبريات المسائل. ولقد يطيل، ولكن في مواضع كالمصاييح للقضاة وكأنهم يتسلمونها من يديه ليروا حلول المشكلات وهو يستوى في ذلك مع المحامين الكبار. لكنه يمتاز بأنه الفقيه المدنى الذى لا يشق له غبار، وبأنه إذ يسلط الفقه الإدارى على مقطع النزاع تتضافر في خدمته التخصيصتان وكأنهما راحتان مبسوطتان للقاضى بالمساعدة.

التخصيصة الثالثة: أداؤه الممتاز: القامة الفارعة ككبار الرياضيين. والوجه المزهر. على كنفين عريضين. والأنف الأشم، والفم الذى ينفرج عن الكلمات كالبلسم للجراحات. بالعربية الفصحى التى لا تعرف اللحن ساعات وساعات. والتى تعيد إلى الذهن مواقف سادات البلاغة. لقد سمعه أعضاء المجمع اللغوى في سنة ١٩٧٣ - وقد تخطى السبعين - فتذكروا أن البلاغة الفقهية صنعت للبلاغة العربية مالم تصنعه روافد الفصحى في أى مجال. يومئذ دافع عن الفصحى دفاعه الموضوعى. كما عرض النموذج الرفيع لها بإلقائه الفصيح وسموه على اللحن أو استعمال العبارات الدارجة. فأمتع المجمع بما طالما نعم به القضاء.

وربما قرب طريقته إلى فهم القارئ أن يقرأ بصوت عال الكلمات التى نقلناها من مقاله الصحفى. فهكذا تكون مرافعات مصطفى مرعى: عبارات منتقاة، وارتياذ لمجالات متتابعة، وترسل في الفكر والقول، حتى إذا أدرك أنه أتم التعبير عن رأيه توقف الجرس المبدع الذى يتابع فيه سامعوه رنين الذهب وتوهج الجوهر.

وكمثل هذا المقال العبارات التى ستقتطفها من المذكرات. فلغة هذه المذكرات هى لغته إذ يرتجل. لأنه يلى المذكرات ولايراجعها. وإذا كتب لم يشطب ولم يعد لما كتب. ولقد يصحب معه محاميا يكتب مايقوله ليقدم به مذكراته. وهى شهادة لارتجاله ومستواه البلاغى الرفيع

التخصيصة الرابعة: شخصيته في الجلسة وهو مايسمى باللغة الأجنبية Presence «الحضور» ولقد يستوى في ذلك مع كبار رجال المحاماة، لكنه في السنوات العشرين الأخيرة لم يكن يوجد

بالمحاكم من يعادله في قوة شخصيته وسيطرته. وتعلق العيون بقسمات وجهه وتطلع الحاضرين إلى ذاته، وعباراته، والذين شهدوه وهو يتعدى السبعين في مجمع اللغة العربية كالذين شاهدوه قبل أن يبلغ الخمسين وهو يتحدى الملك في مجلس الشيوخ شهدوا الشيوخ من حوله في شبه فتنة.

والذين يهونون من شخصية المحامي بالجلسة واهمون. فما دامت الشخصية محل تقدير عام فهي شهادة بالنزاهة. والعلانية تجعل الجمهور والقضاة شركاء في الجلسة. ومن أجل ذلك نص عليها الدستور. ولقد طالما أجمع على مصطفى مرعى الشركاء.

وهو، مع ذلك، لم يكن الرجل غير المؤلف كالهلباوى أو المتحدى كمارشال هول بل كان أليفاً مألوفاً تقرأ في وجوه القضاة أنهم يمتنون أن يكونوا يوماً من أيامهم في مستواه، أو أن يبلغ أبنائهم مبالغه لكنه بنوغه في العلم والقضاء والمحاماة والبلاغة القضائية - مجتمعة - يعتبر شهادة لنظامنا التعليمي في دراسة الحقوق إذ ينتج رجل القانون العالمى. ومن أجل ذلك كان كثير من موكليه شركات أجنبية وأشخاصاً أجانب.

الخصيصة الخامسة: هي التوازن البالغ في الكلام مع ضخامة العبء الذى يحمله ودقة الهدف الذى يريد إصابته.

اقرأ ما كتبه في اللواء الجديد عن الملك، وهو يعلم من ولاية الوزارة ثلاث مرات أن بقصر الملك لجنة تراجع ما يكتب عن السلطة لتقدم الكتاب الذين يحسب لهم حساب إلى محكمة الجنائيات، بعد أن يظهر لهم عدد من المقالات يكفى للإفصاح عما يفكرون فيه ويسوقونه للناس. فيقدمون متهمين بمجموع هذه المقالات وقرأ توعده هذه السلطة بمزيد من الكتابات. ومع ذلك لا يقع ما يكتبه تحت طائلة لجنة الملك.

واقرأ مذكرته التى سننقل منها شيئاً بعد. فهي كانت مقدمة لمجلس الدولة باتهامات ليس لها آخر ضد رئيس وزارة جاء وسيجىء للحكم وفيها أقسى هجوم ضده وضد وزير كان - من بضع شهور - رئيساً لإحدى دوائر هذا المجلس.



ويمكن لهذه الخصائص خصيصة آخرى لنظامنا القضائى الذى نما في أحضانه: الأولى: أنه إذا كانت المحاماة العظيمة تصنع القضاء العظيم، وآية ذلك مانجده في الأحكام من آثارها، فالقضاء العظيم يتيح للمحاماة أن تخدمه، وأن تفتح الأبواب له، بالبحث الدءوب عن العدالة. وكان من آثار ثورة سنة ١٩١٩ أن ولى القضاء كله أبناء مصر. فلم يبق فيه أوروبيون أو أتراك أو إقطاعيون ابتداء من سنة ١٩٣٠. أما الباشوات فكانوا يحملون رتباً من

أجل وظائفهم، وأما الوجهاء فيه فلم يتعدوا أن يكونوا أبناء عمدة قرية، كقرية الجزيرة الخضراء.

والثانية: أن الانفتاح القانوني في مصر اكان عالميا. فكان السباق يجري في الميدان العالمي للمعارف القانونية بين المصريين والأوربيين محامين كانوا أم قضاة أى بين المحاكم الأهلية والمحاكم المختلطة.

وإنما ساد القضاء المصرى بالطلائع التى شقت له الطريق : سعد زغلول، قاسم أمين، وحسن عاصم، على فخرى، والشيخ محمد عبده، ومن بعدهم عبد العزيز فهمى ومدرسته، فذلك الجيل الذى أرسل فيه وزير العدل إلى رئيس محكمة استئناف أسيوط خطاب ثناء فردّه إليه قائلا: إن من يملك الثناء بغير نص قانونى يعطيه ذلك الحق، يملك اللوم بغير نص يعطيه ذلك الحق. وكانت مصر وراء قضائها تحميه بدمها. فيوم اعتدى عليه النظام الملكى بالحلولة بين المتهمين وبين القضاء أديل من النظام بتمامه، بعد عام واحد، في ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢. في هذه الساحة العظيمة للعدل وللبلادة، حمل مصطفى مرعى سلاحه ضد الظلم من أجل بلاده، كمثّل ماحمله في المجلس التشريعى، ضد الملك من أجل بلاده.

ويعد - فلنستحضر ومضات العبقرية في كلمات الهلباوى لمصطفى مرعى سنة ١٩٣٢ «إن المحاماة مها كثر عددها سيبقى مكانك الذى كنت تشغله فيها غالبا إلى زمن طويل» - وهاهى ذى أعوام ستون مضت تدل على أن انتظار من يحل محله سيكون أطول.

(المذكرة الأنموذج)

مذكرة مقدمة لمحكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة من محمود زكى بك ضد وزارة الترمين ورئاسة مجلس الوزراء فى القضية المحدد النطق فيها جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ وحكم فيها بإلغاء قرار الفصل.

ترافع عن الدولة فيها المستشار زكى بدوى عضو قسم القضاء الإدارى

على صدر المذكرة وضعت آية من القرآن الكريم ﴿واصبر وما صبرك إلا بالله ولا تحزن عليهم ولا تك فى ضيق مما يمكرون، إن الله مع الذين اتقوا، والذين هم محسنون﴾.

وفى يلى فقرات منها:

١- دعوانا هذه هى دعوى على الحكومة بأنها انحرفت عن الغاية القومية واستعملت سلطتها فى غير ما أعدت له هذه السلطة. وهى تشبه من حيث المبنى القانونى دعاوى أخرى سبقتها إلى محكمة القضاء الإدارى فقالت فيها كلمة الحق وأعلنت فيها منارة القانون. وهى مع

ذلك تختلف من حيث المبنى الواقعى عن هذه الدعاوى من ناحيتين خطيرتين:

أما الناحية الأولى فتتصل بالباعث الذى بعث الحكومة على الانحراف وتنكب السبيل السوى. هذا الباعث فى دعوانا غيره فى الدعاوى الأخرى إذ فى الدعاوى الأخرى يغلب أن يكون هذا الباعث شخصا أو حزبيا يحمل الحكومة على أن تنحرف فتتحرف وهى تعمل لحسابها. أما فى دعوانا فقد انحرفت الحكومة لا لحسابها ولكن لحساب رب من أرباب المال تمكن منها وتسلط عليها فنزلت على إرادته وهبطت إلى مستوى تفكيره. وإذا تسلطت دولة المال على دولة الحكم فسدت الدولتان معًا. وإذا فسدت الدولتان فقل على البلد السلام.

وأما الناحية الثانية فهى تتمثل فيما كان من الحكومة بعد أن أحالت المدعى على المعاش فقد قدرت أنه ماض إلى القضاء وأن قرارها سيساق متها إلى ساحة العدل ليقام له الميزان. فإذا بها تصطنع أداة للتحقيق تسخرها وتتحكم فيها لتبلغ بها مأمنها، وما مأمّن الحكومة إلا شهادة بأن المدعى لم يكن على الجادة حين كان فى ولاية الحكم. وبلغت الحكومة هذه الغاية وحصلت على شهادة زور من شاهد كاذب هو التحقيق الذى سخرته لهذه الشهادة. فكانت هذه ناحية أخرى تميز مع الناحية التى سبقتها هذه الدعوى عن غيرها من الدعاوى. وإذا كانت الناحيتان كلتاهما متصلان بواقع الدعوى فما نحن نورد هذا الواقع كما أوردته الأوراق لنكشف عن الناحيتين الواحدة بعد الأخرى.

من هو رب المال، وكيف تسلط على الحكومة؟

وكيف انتهى من تسلطه إلى إحالة المدعى على المعاش؟

٢ - هو عبود باشا^(١) لا سواه إذ ليس فى مصر من أرباب المال من يملك أن يقيم الحكومات وأن يسقطها غير عبود. وليس فيها من أعانته ظروف السياسة على توجيه بعض الحكومات والتسلط عليها غير عبود.

وهو باسم شركة السكر ولحسابها له مصلحة تتعارض مع سياسة وزارة التموين، فكان دأبه - وما يزال - أن يغالب هذه السياسة وأن يقاومها فإن كان فى الحكم رجل أمين لا يرهبه ولا يخشاه ساقه بعضا القانون فما يسعه إلا أن يذعن ويطيع. وإن كان العكس تورد عبود واستبد بالناس واستعمل على القانون.

واليك تفصيل هذا الإجمال

^(١) كان يفتى بمال عبود على شركات تدبير مرافق عامة أو احتكارات ولا يؤدى حقوق الحكومة ويفضى عن ذلك حكام ذلك الزمان. وقد كان فى شركاته وزراء ورئيس مجلس وزراء. والقضية المقدمة فيها هذه المذكرة فيها بيان ذلك. وقد كسبت الحكومة تحكيمها فيه الملايين. كانت مستحقة على شركة السكر سبق ذكرها فى إحدى المذكرات المشار إليها فى الفصل الثالث من هذا الكتاب وخاصة بالمؤلف.

سلوك الشركة وكيف انطوى على مغالبة نظام التمويل

٩ - بناء على هذا التعارض بين مصلحة الشركة وبين نظام التمويل سارت الشركة على سنة مغالبة هذا النظام ومقاومته فإن وجدت حكومة قوية قادرة لانت وأذعنت وسأيرت هذا النظام وإن وجدت العكس عصت وقردت. وإن شئت أدلة على ذلك فأليك هذه الأدلة مستقاة كلها من وثائق وضعناها تحت نظر المحكمة.

١٢ - على هذا النحو لوح بدر باشا بعضا القانون فيما أن رآها عبود حتى انكمش وتراجع وصرف المقررات كما أرادت وزارة التمويل. وانقضت سنة رؤى بعدها رفع المقررات لتصير ٢٠٤ آلاف طن في السنة بدلا من ١٨٠ ألفا. فإذا بالشركة تعود إلى الالتواء وكان وزير التجارة حينذاك ممدوح بك رياض فأبلغ النيابة وأخذ وكلائها يحققون مع رجال الشركة وهؤلاء أحالوا على عبود. وسئل عبود فإذا به يقر في شبه تحد بأنه الأمر بالعصيان. وكان لهذا السلوك من جانب الشركة أثره البالغ في نشاط السوق السوداء فما كادت وزارة إبراهيم عبد الهادي باشا تلى الحكم في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى كانت أزمة السكر في مقدمة الأزمات التي واجهتها وعرفت هذه الحكومة وعلى الخصوص عرف وزير التمويل فيها عبد الحميد عبد الحق باشا كيف يرد عبودًا إلى صوابه فاستدعاه إلى مكتبه وأفهمه أنه إن لم يستجب لمطالب التمويل فلا معدى عن الاستيلاء على مصانع الشركة.

١٣ - وكان المدعى مع وزيره حين صدر عنه هذا التهديد. فإذا بعبود يوجه الحديث للمدعى قائلا «هكذا تولب على كل وزير يا محمود بك» وما كان عبود ليقول هذه الكلمة للمدعى في حضرة الوزير لو لا أنه مملوء. وما يملؤه إلا السخط والمقت. وكيف لا يسخط على المدعى ولا يمقته إذا كان الوزراء يتغيرون وسياسة الوزارة في خصوص السكر ثابتة لا تتغير أفلا يعذر بعد هذا إذا اعتقد أن الوكيل الدائم للوزارة هو الساهر على هذه السياسة وهو الحارس الأمين عليها وهو الذى يبسطها ويزكيها عند كل وزير.

لكن شدة عبد الحق لم تذهب عبثًا على كل حال فقد أذعن عبود وصرف المقررات كما حددتها الوزارة. وحدث أن رأت الحكومة تشكيل لجنة وزارية لتسوية وجوه الخلاف القائم بين

الحكومة وبين شركة السكر في خصوص الضرائب وغيرها مما كان معروضا حينذاك على القضاء المختلط وانتهت هذه اللجنة من هذه التسوية إلى اتفاق رضى به عبود وطابت به نفسه فسهل عليه أن يعرض بناء على طلب الحكومة ابتداء من شهر مارس سنة ١٩٤٩ فوق سكر المقررات ستة آلاف طن من السكر الأحمر غير المكرر كل شهر ليكون هذا المقدار تحت تصرف المستهلكين يأخذونه حرًا من قيود البطاقات بضمن السكر الأبيض وجاء هذا التعاون بين الحكومة والشركة في هذه الفترة علاجا شافيا من أزمة السكر فتراجعت سوقه السوداء وما أن وافى شهر يولييه سنة ١٩٤٩ حتى كادت هذه السوق أن تزول.

١٦ - ودهيب وزارة إبراهيم عبد الهادي بسا في ٢٨ يولييه ١٩٤٩ وجاءت بعدها وزارة باشا الائتلافية. ... باشا تعرفه شركة السكر كما يعرف عبود باشا رئيس مجلس إدارة هذه الشركة. تعرفه شركة السكر لأنه عضو مجلس إدارتها منذ سنة ١٩٤٤. ويعرفه عبود باشا لأنه ماكان ليظلم بهذه العضوية إذا لم يكن محل ثقة عبود باشا وموضع تقديره. ثم هو لم يظفر بعضوية شركة السكر وحدها بل ظفر إلى جوارها بالعضوية في شركتين جديدتين أنشأهما عبود باشا هما الشركة المصرية للأسمدة وشركة التقطير المصرية. وإنك لترجع إلى الشهادات الثلاث التي استخرجناها من السجل التجارى (حافظتنا الأولى مستند رقم ١ وحافظتنا الثانية مستند ١٥، ١٦) فترى أن.. باشا هو الرجل الوحيد الذى يشترك في عضوية هذه الشركات كلها. بينما غيره من أمثال شريف صبرى باشا ومحمد محمود خليل بك وعبد الحميد باشا يدوى ليسوا أعضاء إلا في شركة واحدة من الشركات الثلاث. وما كان.. باشا ليظفر بهذه المكانة عند عبود المنصرف في هذه الشركات لو لم يكن له عنده مقام مخصوص.

١٧ - فإذا كانت شركة السكر تمت له ... باشا بهذه المكانة القوية وكان عبود باشا رئيس مجلس إدارتها له على... باشا (رئيس الوزارة) أياد سابقة فهل ترضى الشركة أن تنزل على مطالب التموين في عهد... كما كانت تنزل عليها في عهد عبد الهادي؟ اللهم لا...

٢١ - وفيما كانت هذه الرسائل تتردد بين الوزارة وشركة السكر. كانت السوق السوداء تمضى في طريقها نشطة قوية وسجلت مراقبة المباحث بوزارة التموين هذه الظاهرة الخطيرة في تقرير قالت فيه:

«منذ شهر أغسطس سنة ١٩٤٩ توقفت الشركة عن صرف السكر الخام وفي الوقت ذاته عمدت إلى التباطؤ في شحن مقررات شهر سبتمبر حتى إنها لم تنته من شحن مقررات هذا الشهر إلا في السادس عشر منه، وقد انبنى على هذه العوامل أن استأنفت السوق السوداء نشاطها من جديد فعادت أسعار السكر إلى الارتفاع ثانية حتى بلغت في القاهرة ١١ قرشاً للأقة في أواخر شهر أغسطس.

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ خطت شركة السكر خطوة أخرى وذلك بأن توقفت عن صرف مقررات مصانع الحلوى التي تزيد على طن كامل بل أثبت أن تصرف لهذه المصانع إلا في حدود ٥٠ في المائة.

من هذا يتبين أن الوضع الحالي للسكر تكتنفه ثلاثة عوامل خطيرة الشأن ستؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعاره في السوق السوداء والعودة إلى حال شبيهة بتلك التي كانت موجودة في شهر ديسمبر إن لم تكن أشد منها. أما هذه العوامل فهي:

- (أ) امتناع الشركة عن صرف السكر الخام.
- (ب) امتناعها عن صرف مقررات مصانع الحلوى كاملة.
- (ج) تباطؤها في شحن مقررات السكر إلى مناطق الاستهلاك.

لهذه الأسباب اتصلت المراقبة ببعض أصحاب مصانع الحلوى للوقوف منهم على حقيقة الأمر وعلى الأسباب التي دعت الشركة إلى عدم صرف مقرراتهم بالكامل وقد تبين من سؤال كل من على حسن الرشيدى وإبراهيم بك شرين وقويدر وخطيب و... أنه على الرغم من أنهم عرضوا على الشركة جميعاً ثمن السكر المقرر لهم إلا أن الشركة أثبتت الصرف لهم إلا في حدود ٥٠ في المائة من المقرر لهم كما أوضح أحد أصحاب هذه المصانع (على حسن الرشيدى) أنه في الوقت الذي أثبتت الشركة فيه إلا صرف نصف مقطوعيته فإنها سمحت له بالحصول على ١٢٠٠ كيلو من سكر البودرة بواقع ٨٠ جنيهاً للطن الواحد. ويبدو أن الشركة لجأت إلى هذا الإجراء الغريب أى التوقف عن صرف مقررات المصانع كاملة لتحمل أصحاب هذه المصانع على شراء حاجتهم من السكر منها مباشرة بهذا السعر المرتفع بغية تحقيق أقصى ربح ممكن» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

٢٢ - وعرض هذا التقرير على المدعى فذيله بما يأتى:

«مراقب الأغذية

لا أستطيع صبراً على هذه الحالة فقد استعلت الشركة على القانون واستيدت بالناس فتعد مذكرة إيضاحية مع مشروع القرار الذى أعدناه بالأسكندرية وترسل إلى مجلس الدولة تمهيداً لاصداره.

ويكتب اليوم خطاب للشركة تنبه فيه إلى كل هذه المخالفات وإلى إزالتها فوراً بصرف «المقررات كاملة» (حافظتنا الأولى مستند رقم ١١).

إنه لا يستطيع صبراً على هذه الحال. هكذا قال المدعى كلمته مدوية. وهو لم يقلها كلمة سفوية تجرى على اللسان فما تترك أثراً يشهد على قائلها وإنما قالها كلمة مكتوبة تشهد كتابتها عليه. وتشهد له. تشهد عليه عند الشركة وأعوانها وتشهد له عند الناس كافة بالجرأة البالغة في

الحق. فما يسهل على موظف كائنًا ما كان مركزه أن يلوح بعضا القانون لشركة على رأسها عيود باشا في حكومة على رأسها باشا.

وقد قرن المدعى قوله بفعله. فأنذر الشركة حتى إذا لم تأبه لإنذاره مضى في طريقه غير هياب ولا وجل. وكان على رأس الوزارة وزير عادل متصف هو عبد الرحمن الراجحي بك^(١) فأيد المدعى وشجعه وما وافى يوم ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ إلا وقد صدر قرار وزاري يلزم الشركة فيما يلزمها هي وعيود باشا نفسه ومن عداه من مديريها وموظفيها وعمالها كل فيما يخصه أولاً بإنتاج السكر الخام وإرساله لمصانع التكرير بالحوامدية. ثانياً بتكرير السكر الخام. ثالثاً بشحن مقررات السكر الشهرية إلى جميع مناطق الاستهلاك طبقاً لما تحدده وزارة التموين وعليهم أن يصدروا ما يلزم من الأوامر والتعليمات لكي يتم شحن جميع تلك المقررات للجهات المختصة لها في ميعاد لا يتجاوز الخامس والعشرين من الشهر السابق للشهر المخصصة له. وألزم القرار عيود باشا ومن عداه من موظفي الشركة ألا يتصرفوا في أصناف السكر الخام والمكرر التي تنتجها الشركة سواء منها الأصناف المسعرة تسعيراً جبرياً أو غير الخاضعة للتسعير الجبري بغير ترخيص من وزارة التموين (حافظتنا الثانية مستند رقم ٢).

٢٣ - وفوجئت الشركة بهذا القرار بل فوجيء به.... باشا نفسه.

أما شركة السكر فقد ثارت ثائرتها وهاج هائجها فالقرار نافذ في عنقها وإن هي خالفتها حوكت جنائياً. والقرار يلزمها أن تكون أداة طيعة أمام مطالب التموين. والأنكى من هذا كله أن القرار يقبض يدها عن التصرف في السكر البودرة فما تملك أن تتصرف فيه بغير إذن من وزارة التموين والسكر البودرة هو كما سلف البيان ذلك الذهب الأبيض الذي نصيب الشركة من ورائه وافر الكسب. وما كان ينفع الشركة إزاء هذا القرار أن تلوذ برئيس الحكومة أو تستجده. فما يملك رئيس الحكومة للقرار دفعاً ولا تعطيلًا وكان على الشركة أن تنفس عن نفسها فعضت على مضض منها إلى مجلس الدولة وفي عريضة دعواها التي أودعتها سكرتارية المجلس في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ نعت على وزارة التموين سياستها من حيث زيادة مقررات الاستهلاك. ومن حيث الاتجاه إلى الاستيراد، كأن الشركة دولة فوق الدولة وكأن القوامين عليها قوامون على مصاير الدولة.

٢٤ - إنه نزاع سافر بين شركة السكر وبين المدعى.. فالشركة تعصى القانون وتتمرد عليه. والمدعى يغالبها فيغللبها بقوة من حقه وقوة من سند وزيره المتفق معه على رأيه. وكان على... باشا أمام نفسه وأمام غيره ألا يخيب الرجاء فيه وأن لا يقف مكتوف اليد في هذا الصراع.

^١ غير وزارته ولم يدخل الراجحي بك الوزارة الجديدة...

والحق أن... باشا ليعذر. فقد ظل خمس سنوات قبل أن يلى الحكم عضواً في مجلس إداره شركة السكر يعطيها من جهده وتعطيه من مالها وخمس سنوات ليست بالفترة القصيرة في عمر الإنسان.

وللبئس أنرها في النفس. وبئس شركة السكر بيئة تجارية يهبطها الكسب فإذا حال دون هذا الكسب حائل فهو مكروه ولو كان موظفاً على حق قبيح يفعل وما يدع. وللقرين أثر في قرينه. و... باشا قرين عبود. وعبود رجل مال. ورجال المال رجال غاية. وغايتهم هي كل شيء عندهم فما يرضيهم أن يعترض عليهم معترض بل يفضيهم ويشيرهم فما يذكرونه إلا بشر. ومن يدري ماذا قال عبود باشا في حق المدعى وهو دائب على اعتراضه كلها التوت شركة السكر وما أكثر ما تلتوى. وإذا قال عبود فمن أولى بتصديق ما يقول من قرينه...

إن... باشا ليعذر حقاً. والذنب ليس ذنبه وإنما ذنب النظام الذي يسوغ لرجال المال أن يديروا دفة الحكومات ويا ويل الموظف الجريء الأمين من هذا النظام. إن جرأته وأمانته قد تحملانه يوماً على أن يواجه عملاقاً من عمالقة المال بما لا يجب بل قد تحملانه على أن يسمعه ما يكره فماذا يكون إذا دارت دورة الفلك وصار هذا العملاق وزيراً أو أكثر من وزير.

أتراه يعدل عدل عمر فينصف الناس من نفسه قبل أن ينصفهم من سواه. أتراه يطرح ماضيه فلا تجيش نفسه بما كانت تجيش به من سخط على من صده أو رده وقتاً ما. اللهم لا وإلا ماجرت الشركات وراء المستوزرين تحوزهم فتحوز الجاه سعياً وراء حاجاتها في الدواوين.

٢٥ - لا عجب بعد هذا إذا ولى... باشا الحكم وفي نفسه ما فيها نحو المدعى. ولا عجب إذا لم يستطع... باشا بعد أن ولى الحكم أن يتجرد مما كان في نفسه قبل أن يحكم. وإذن فما بقاء المدعى في الحكومة يشغل فيها مركزاً من أخطر المراكز. إن هذا ليليد أمراً غير مألوف ولو تصاغر المدعى وضعف وهان فما بالك وهو لم يتصاغر ولم يضعف ولم يهن. فما بالك وقد بقي إزاء شركة السكر في عهد... باشا كما كان إزاءها في عهد غيره حازماً معها جريئاً عليها. إنه بهذا قد أهدر دمه فما بقي إلا أن ينال جزاءه لكن حبذا لو أتي السهم القاتل من الوزير المختص. فما يجوز أن يعزل وكيل وزارة بغير رأى وزيره ولهذا انتهز... باشا فرصة حديث له مع الرافعى بك وزعم أنه قد أتيح له وهو خارج الحكم أن يعرف عن المدعى ما يشينه من جهة أمانته في عمله وأدرك الرافعى بك المراد بهذا الزعم كما أدرك الباعث عليه وعرف كيف يتخلص مما حاول رئيس الحكومة أن يورطه فيه فكان على الرئيس أن يتربص حتى تواتيه الفرصة فيلين الرافعى بك إذا جاز أن يلين أو يأتيه بدلا منه وزير آخر يسبق الرئيس إلى ما يهوى.

٢٦ - ولو قد سكتت الأحداث لجاز أن يسكت... باشا على مضض وأن يسكت عبود باشا

أيضاً لكن الأحداث لم تسكت ففى قضية مجلس الدولة التى أقامها عبود بطلب إلغاء القرار، وزارى الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أبى المدعى إلا أن يعد بنفسه دفاع الحكومة ضد شركة السكر وأرسل هذا الدفاع مذيلاً بتوقيعه إلى هيئة قضايا الدولة وهو دفاع لا يخلو من حماس لحق الدولة وشدة على باطل الشركة (حافظتنا الثانية مستند ٦) وهذه من المدعى غيرة يحسد عليها حقاً لكنها غيرة لها ثمنها الذى يجب أن يدفعه وإلى أن يدفع هذا الثمن هل يسكت باشا؟.

اللهم لا. فقد انتهر فرصة استجواب قدم لوزير التموين فى شأن من شئون السكر لا يمت للمقررات ولا للاستيراد بأى سبب فإذا به يسبق وزير التموين إلى منبر مجلس الشيوخ فى جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وإذا به يترك موضوع الاستجواب ليتحدث عن سياسة وزارة التموين من حيث زيادة المقررات ومن حيث الاستيراد فعنى على هذه السياسة ما يتعاه عبود باشا عليها فى دعواه أمام مجلس الدولة ويندد بها كما ندبها عبود باشا سواء بسواء. (صحيفة ١٣ من مضبطة مجلس الشيوخ حافظتنا الأولى مستند رقم ١٥). ويأبى الرافعى بك الوزير فى وراة.... يأبى هذا الرجل النبيل أن يساير... فإذا به يعتلى المنبر ثم يقول:

«اسمحوا لى أن أقول أننى لست من هذا رأى، فأنا أرى أن زيادة مقطوعية السكر مسألة ترجع إلى ازدياد الرخاء. وارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد. ويسرنا أن نرى مظاهر ارتفاع المعيشة فى أن الناس يستهلكون سكرًا أكثر مما مضى. ولكن الواجب يقضى أن تدبر الأمر. فإن كان السكر الذى لدينا يكفى لهذه الزيادة فيها وإن لم يكن يكفى فعلينا أن نبادر باستيراد ما يد هذا النقص (ص ١٧ من المضبطة نفسها).

٢٧ - وكان عبود بعد أن رفع دعواه أمام مجلس الدولة قد أرسل فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ شكوى... باشا ضد وزارة التموين. وكان على... باشا أن يفعل شيئاً. فإذا به يدعو اللجنة العليا للتموين. وإذا به يحضر بنفسه ويرأع هذه اللجنة على غير عادته وعلى غير عادة غيره من رؤساء الحكومات فى مختلف العهود. ويعرض... باشا بنفسه على اللجنة شكوى عبود لتقرر اللجنة تأليف لجنة فرعية للنظر فيما أثارته هذه الشكوى من الخلف بين عبود وبين وزارة التموين ومن بين هذه المواضيع وبلى وعلى رأسها كمية المقررات من السكر (يحضر جلسة لجنة التموين العليا فى ٢٠/١٠/١٩٤٩ برئاسة... باشا مستند ٧ حافظتنا الثانية) وتجتمع اللجنة الفرعية بعد يومين اثنين فتقرر وقف زيادة المقررات وبقاءها كما هى خلافاً لما كانت تريد وزارة التموين (يحضر جلسة اللجنة الفرعية فى ٢٢/١٠/١٩٤٩ مستند رقم ٩ حافظتنا الثانية).

٢٨ - هاتان حركتان صدرتا عن رئيس الحكومة إحداها فى مجلس الشيوخ والأخرى فى

لجنة التمويل العليا وفيها ما أعطى الرئيس المذكور صديقه عبود حججاً تعينه على الحكومة في الدعوى المرفوعة بينها أمام مجلس الدولة وما أسرع ما تلقف عبود هذه الحجج وراح يسند بها دعواه على الحكومة. وإليك ما ورد في تقرير حضرة المستشار الذى نيط به تلخيص هذه الدعوى وقد جاء فيه:

وفي ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ عقيت المدعية (شركة السكر) على رد الحكومة بمذكرة أرفقت بها حافظة مستندات وقالت أن لجنة التمويل العليا قد اجتمعت بعد رفع الدعوى وواجهت مشكلة السكر مواجهة صريحة وحددت مقدار استهلاك السكر بما لا يزيد على تسعة عشر ألف طن لكافة حاجات المعيشة والصناعة وبهذا أصاغت الوزارة لتحذير الشركة من سوء مغبة سياسة الإشراف التى جرت عليها واقرتن قرار اللجنة ببيان ألقاه رئيس الحكومة فى مجلس الشيوخ بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ صرح فيه بخطأ سياسة تضخيم مقررات السكر على نحو أسفر عن أزمة السكر التى اضطرت الحكومة إلى استيراد السكر من الخارج...» (نرجو الرجوع إلى تقرير حضرة المستشار الملخص للقضية المضمومة).

٢٩ - وكانت لجنة السكر الفرعية التى شكلت بقرار من لجنة التمويل العليا يوم أن ترأسها... باشا كانت هذه اللجنة الفرعية قد قررت أن تتولى شركة السكر تكرير السكر الوارد من الخارج على أن تراعى فى حالة عدم كفاية الناتج من السكر المكرر للوفاء بكامل حاجات الاستهلاك استكمال النقص من السكر الخام الوارد من الخارج ويكون تسليم السكر الخام وتوزيعه وتكريره وفقاً لشروط يتفق عليها بين وزارة التمويل وشركة السكر. وبناء على هذا القرار طلبت وزارة التمويل من شركة السكر أن توافيها ببيان عن وجوه نفقة توزيع هذا السكر وتكريره وأجابت الشركة فإذا بها تطلب ٦٩٥ قرشاً لكل طن. وأوفدت وزارة التمويل بعض خبرائها إلى الشركة للتحقق من دقة هذا الرقم الذى يبدو مبالغاً فيه فأبّت الشركة أن تمكن هؤلاء الخبراء من الاطلاع على دفاترها وسجلت وزارة التمويل هذا السلوك على الشركة فى مذكرة أعدها المدعى ووقعها الرافعى بك فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقد استلقت نظر الوزارة أن الشركة كانت قد وزعت فى عهد إبراهيم عبد الهادى باشا نحو ٢٥ ألف طن من السكر الخام وكان توزيعها بثمان السكر الأبيض وبهذا تكون قد حصلت فى خصوص هذا المقدار على نفقة تكريره دون أن يكرر. وعلى هذا رأّت الوزارة أن تكرر الشركة مقدراً مماثلاً من السكر المستورد دون أن تستوفى عن تكريره أى نفقة وإليك بعض ما جاء فى هذه المذكرة:

«هذا ولم تمكن الشركة خبراء الإدارة من الاطلاع على الدفاتر لمعرفة حقيقة هذه المبالغ لا فيما يتعلق بمصاريف التكرير وحده التى تبين أنها فى المتوسط تبلغ ثلاثة جنيهاً فى الطن على أن أول ما يسترعى النظر فى المبالغ التى تطالب بها الشركة هو المبلغ الخاص بعملية

التكرير ذاتها إذ أن الشركة سبق لها أن قامت بتوزيع ٢٥٤٢٠ طناً من السكر الخام المحلى ببناء على تكليف الوزارة وكان توزيعها بسعر السكر المكرر فترتب على ذلك توفير نفقات تكرير هذه الكمية التي تبلغ ٧٦٣٦٠ جنيهاً وأن تتكبد الشركة أية مصروفات إضافية دون أن يتوقف مصنع التكرير بالحوامدية مما يستلزم أن تقوم الشركة بتكرير كمية ماثلة من السكر الخام المستورد من غير أن يكون لها حق المطالبة بنفقات عملية التكرير. أما بقية النفقات الخاصة بالتفريغ والتحميل ونولون الشحن الداخلى ومصاريف التوزيع فترى الوزارة أن تكون المحاسبة على أساس المصاريف الفعلية بعد إتمام العملية طبقاً للمستندات التي يتعين أن تقدمها الشركة للوزارة عن كل مبلغ تصرفه في هذا السبيل».

٣٠ - كانت هذه هي آخر مذكرة وقعها الرافعى بك لأن وزارة... الائتلافية انحلت في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وبانحلالها ترك الرافعى بك وزارة التموين وحل محله فيها باشا وزير التموين في وزارة... التي شكلت في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٩.

وكانت المذكرة في مكتب الوزير تنتظر عرضها على لجنة التموين العليا لكنها مذكورة تضيع على شركة السكر مبلغ ٧٦ ألف جنيه. وهى إلى ذلك تسد على الشركة باب الحصول على ٦٩ قرشا عن كل طن من السكر يرد من الخارج إذ المذكرة قد أطرحت التقدير الذى قدرته الشركة وجعلت العبرة فيها يدفع إليها بقيمة ما تنفقه فعلا نفقة مؤيدة بالدليل.

ونزل الوحي على الوزير الجديد فإذا به يحبس هذه المذكرة ولا يقدمها للجنة التموين العليا بل إنه ليبادر فيسأل عن الصور التي كانت تحت يد الموظفين المختصين من هذه المذكرة فيجمعها ليحبسها هي الأخرى حتى لا ترى النور ولا يراها النور.

ويأتيك دليل هذه الواقعة الخطيرة فيما جاء استطراداً على لسان الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب حين كان يسأل أمام النيابة في تحقيق صفقة الذرة السودانية حيث قال: «أذكر أيضاً أنى سمعت أن معاليه (يقصد معالى باشا) في الأسبوع الأول أو في اليوم الأول لوجوده بالوزارة طلب مذكرة خاصة بتكرير السكر كان قد وقع عليها معالى الرافعى بك لعرضها على لجنة التموين العليا في اليوم الذى سقطت فيه الوزارة - علمت أن معاليه جمع الموظفين الذين ينتظر أن تكون قد وصلت إلى أيديهم نسخ من هذه المذكرة وطلب إليهم تقديم كل ما لديهم منها وهددهم إذا تحدث إنسان في هذه الواقعة وقد أنتج التهديد فعله» (فواجب الرجوع إلى صفحة ٩٧ من تحقيق النيابة في الذرة السودانية).

٣١ - ودلت هذه البداية من الوزير الفقيه على الدور الذى اختير له. فقد كان يملك أن يتصرف في المذكرة التصرف الشرعى فيحفظها إذا لم يكن من رأيه أن يقدمها، لكنه لم يشأ أن يلتزم الشرع لأن الشرع فيه كلفة وهو لا يريد أن يتكلف.

ومضت الأيام ولا شيء يبدو على سطح الماء، فالوزير راض عن وكيله والوكيل يغالط نفسه وينتظر من وزيره الجديد خيراً كالذى رآه من وزيره القديم. يلتقى الاثنان صباح يوم الأحد ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ كما تعودا أن يلتقيا، فيتبادلان المعونة في ظل من الأمن والثقة. ويذهب الوزير إلى مجلس الوزراء في هذا اليوم نفسه، فإذا به يطلب إحالة وكيل وزارة على المعاش، ويستجيب المجلس لهذا الطلب وتتقرر الإحالة، والوكيل كالعهد به غارق في عمله فإن فيه دائب عليه. فلا يرفع رأسه إلا على صوت مكالمة تليفونية من صحفى ينبئه بالنبا فلا يصدقه ثم تتوافر الأنباء فيرى وجه الحيانة ويحس خنجر القدر، ويظن في أذنه صوت ضحكة عالية يتبينها فإذا بها دولة المال تسخر من دولة الحكم ودولة الباطل تهزأ بدولة الحق ودولة الرذيلة تشمت في دولة الفضيلة.

التحقيق الإدارى

٣٢ - ولو سكت المدعى لسكت الطغاة الذين أحالوه على المعاش فما أحالوه إلا ليخلو الجو لشركة السكر، وهذه غاية يكفيها أن تقع الإحالة على المعاش وقد وقعت، لكن المدعى لم يسكت لأن يقلانه في حقه لا يعادله إلا ثقته في عدل القضاء. وعلى هذا ما أن أذيع مرسوم إحالته على المعاش حتى أعلن أنه في طريقه إلى ساحة مجلس الدولة (أهرام ٤٩/١١/٢٤ مقدم منا). وكان على الطغاة أن يواجهوا الرأى العام وأن يعدوا أنفسهم ليوم يقع فيه الحساب وعلى صدا رأوا أن يجرى تحقيق يراه الناس فيظنون أن شيئاً وراءه. وقد يوجه التحقيق فيتجه وقد يقاد فينقاد وعندئذ قد ينكشف عن عورات للمدعى أو سوءات وهذا هو المطلوب. وتمنوا لو تولت النيابة هذا التحقيق لبيدوا أنه يتناول جرائم إذ النيابة هى وحدها التى تحقق الجرائم. لكن تحقيق النيابة بحسب الأصل رهن بأن يرد لها بلاغ عن جريمة أو شبه جريمة. وهو ما كانت أيديهم خالية منه. ومن هنا امتنع عليهم أن يدخلوا النيابة من بابها المشروع. وبقي أن يدخلوها من باب آخر خلفى وقد كان. فإذا بهم يستعمرون رجلين من رجال النيابة. وإذا بهذين الرجلين يقاداران دار النيابة وينزلان ضيفين كريمين على دار وزارة التموين ليعينا وزيرها الهمام على الفساد الذى استشرى والاضطراب الذى عم.

٣٣ - ويعد هذا التحقيق بضجة يفتعلها الوزير الفقيه إذ يأمر بحصار من رجال البوليس يضرب على مبنى الوزارة. وتنشر الصحف - ومنها ما قدمناه للمحكمة - أنباء هذا الحصار تحت عناوين مثيرة. وتنشر أيضاً في بداية التحقيق أن الوزير الهمام قد اعتزم أن يرى رأيه في الموظفين وأنه موشك أن يجرى حركتى نقل وعزل بينهم. وتحرك هذه الأنباء موجة من الفزع يستولى على الموظفين كبارهم قبل صغارهم وكلها أذنت هذه الموجة بتراجع أو انحسار دفعها

بطل النزاهة بما كان يتورط فيه من تدخل سافر في التحقيق وتهجم مكشوف عليه. وإليك وصف بعض هذا الحال كما ورد على لسان ثلاثة من كبار موظفي الوزارة:

قال الأستاذ مصطفى مكارم الذى كان مراقباً لتموين الاسكندرية وقتذاك وهو اليوم مراقب تموين القاهرة. قال هذا الموظف الذى يشغل وظيفة فى الدرجة الثانية ما يأتى ردًا على أسئلة وجهها إليه محمود بك زكى فى التحقيق الذى أجرته النيابة فى خصوص مخالفات مضارب الأرز:

س - هل قبل أدائك شهادتك بوزارة التموين استدعاك سعادة باشا وخاطبك فى شأن هذا الموضوع؟

ج - أيوه طلبنى فى مكتبه

س - هل تذكر ما حصل بينك وبينه فى شأن هذا الموضوع قبل إدلائك بشهادتك فى تحقيقات التموين أو بعد إدلائك بها؟

ج - اعتاد معالى الوزير باسا فى ذلك الحين أن يطلبنى ويتحدث إلى فى المواضيع الى أنا مطلوب للشهادة فيها فكنت أفهم سعاده الحقيقة وأفهمه إن كنت أتذكر شيئاً أولاً أتذكره فكان يتكلم بشدة وعنف طالباً منى أن أتذكر بشكل إيجابى لما يرغبه فكنت أحياناً أثور لكرامتى وأخرج من مكتبه فيعاود طلبى ويتكلم معى فى نفس الموضوع مفهماً إياى أن إخوانى الموظفين يساعدونه بهذه الشهادات بما نصه «إخوانك يشهدوا ويساعدونا».

وفى هذا الموضوع بالذات قال لى إن مهمتك أن تثبت لنا علاقة الشامى باشا بمحمود بك زكى فلما قلت له يا معالى الوزير العلاقة عادية ويظهر أن الذى أفهم معاليك غير ذلك هو رجل سىء القصد فقال لى إن مهمتك إثبات العلاقة بس ويبقى كتر خيرك وكان معاليه قد أمر بنقل إلى شين الكوم وأصدر أمره يوم ٥ ديسمبر على أن ينفذ يوم ٦ ديسمبر واستبقانى بالقاهرة بدون عمل لا أدري رافقه بى أم ليبقى هذا السيف مسلطاً على رقبتى وكانت حالتنا مضنية ميكية مخجلة فعلينا أن نحضر من الثامنة صباحاً إلى الثانية مساء ثم من الرابعة إلى منتصف الليل ثم نقرأ فى الجرائد أخباراً مثيرة مهدمة للأعصاب وأذكر أننى قرأت مرة بإحدى الجرائد أن معالى الوزير يبحث فى إحالة ستة من كبار موظفى التموين على المعاش وأنه يجرى حركة تنقلات وقد بلغنى أنه يبحث فى رفعت أحد كبار الموظفين وطلب ملفه فما هى الأعصاب التى تتحمل كل هذا...» (وردت هذه الأقوال فى التحقيق الذى أجرته النيابة عن مخالفات مضارب الأرز ردًا على أسئلة وجهها محمود بك زكى للشاهد صفحة ٣٣، ٣٤، ٣٥).

٣٤ - وفى التحقيق الذى دار فى النيابة حول صفقة الصفيح الخاصة بسمير بشارة قال الأستاذ شريف حسن مراقب الاستيلاء ما يأتى:

«أرجو أن يؤخذ في الاعتبار أن التحقيق الإداري الذي كان يجري تحت إشراف معالي وزير التموين السابق وفي الظروف الاستثنائية التي لا يسته إنما كان مجالا ضيقا جداً لايضاح حقيقة المسائل وأن معالي باشا كان شديد الرغبة في أن تكون الإجابات في التحقيق في أضيق الحدود الممكنة وأنه كان يعتبر كل تفسير وإيضاح للمسائل هو مجرد دفاع عن سعادة الوكيل. وأنه في هذا الموضوع بالذات حدث بيني وبين معاليه مشادة سببها أنني أردت أن أوضح في التحقيق حقيقة موضوع التوصية المقول أنها صدرت من سعادة وكيل الوزارة لإصدار الترخيص وأنه لم يكن هناك مفر من أن تكون الإجابات مختصرة حتى لا يعتبر الإيضاح هو مجرد دفاع عن وكيل الوزارة لهذا أرجو التعويل على ما يقرر الآن من أقوال تتاح لي فيها الفرصة كاملة لتأييدها بالمستندات» (ص ١٩ من تحقيق النيابة للصفحة).

وقد سأل المدعى هذا الشاهد: هل طلب منك معالي الوزير أن تدلي بأقوال غير صحيحة في التحقيق؟ فكان جوابه:

«الوزير كان دائماً يبدى السخط على كل كلام يمكن أن يوصل إلى الاقتناع بسلامة التصرفات وكان الإصرار من ناحيتي على إيضاح جميع المسائل الغامضة سيعرضني حتماً لإجراء تعسفي من قبله ولذلك راعيت دائماً الاكتفاء بالإحالة على سعادة وكيل الوزارة في أمور كان يمكنني إيضاحها لو كان سلطان الوزير بعيداً كل البعد عن الموضوعات التي تحقق ورغبته كانت ظاهرة في ألا أظهر الحقيقة.

٣٥ - وسئل الأستاذ أحمد عبد اللطيف مراقب الحبوب عن التحقيق الإداري وملاساته حين كان يسأل في النيابة عن صفقة الذرة السوداني فقص أموراً يندى لها الجبين. وبكى الشاهد مرتين وهو يذكر هذه الأمور، ولم يشأ رئيس النيابة أن يسجل في محضره واقعة بكاء الشاهد مرتين أثناء شهادته على ما لهذه الواقعة من أهمية. وأنهى الشاهد شهادته وجاء دور المدعى ليسأله عن علة بكائه وإليك السؤال والجواب:

س - لاحظت أمس مع الأسف الشديد أنك أثناء إجابتك غلبك البكاء مرتين فما هو تفسير ذلك؟

ج - هذه مسألة تخصني وأرجو إعفائي من الإجابة.

س - ذكرت أمس أنك كنت في حالة نفسية شديدة أثناء قيام التحقيق الإداري بسبب اضطهاد سعادة باشا لك فهل سكوت ذلك لحضرة رئيس النيابة المنتدب؟

ج - حضرة رئيس النيابة أثناء التحقيق الإداري لم يكن يباشره بصفته رئيساً للنيابة وإنما كان يباشره بصفته محققاً إدارياً ولم ألس من جانب حضرته أثناء التحقيق ما يكون محلاً

لشكوى ولذلك لم أشأ أن أثير شكوى رسمياً إلى حضرته أثناء التحقيق إذ أن الظروف وحدها كانت باطقة فقوات البوليس تحاصر الوزارة في الداخل والخارج وحملة الصحف مستمرة ليلاً ونهاراً كأنما تضم الوزارة عصابات من اللصوص وقطاع الطرق. ولا شك أن حضرات المحققين كانوا أشد الناس لمساً لحقيقة الحال بالنسبة للإجراءات التي كانت متبعة ولو كانوا يباشرون عملهم بصفتهم وكلاء النائب العام ما ترددت لحظة في الشكوى إليهم.

٣٦ - بمثل هذه اللغة صرح هؤلاء الموظفون الثلاثة رئيس النيابة بالعيوب التي كانت تعتور تحقيقه الذي أجراه في الوراره. ولا شك أنهم كانوا مخرجين إذ حملتهم أمانة الشهادة على هذه المصارحة ولا شك أيضاً أنهم كانوا يكونون أكثر صراحة لو كان المحقق في النيابة شخصاً آخر غير المحقق الإداري.

ومع ذلك فليست العيوب التي كشف عنها هؤلاء الشهود هي وحدها التي تعيب التحقيق الإداري وتزري به وتقضى عليه. فهناك عيب آخر تصغر أمامه كل هذه العيوب وتهون. ذلك أن هذا التحقيق كله قد تم في غيبة المدعى. فلما دعى إليه وكان الحق أن يدعى. ولا يداخلنا شك في أن الرؤوس المشرفة على التحقيق والمشاركة فيه كانت تعرف أن استدعاء المدعى أمر لا بد منه للوصول إلى الحقيقة. لكن القوم ما كانوا يريدون بتحقيقهم حقاً. وإنما كانوا يريدون طراداً وصيداً. ولا عجب بعد هذا إذا كانت هذه الرؤوس قد أدارت التحقيق على النحو الذي تراه لا على النحو الذي يراه العدل وتقتضيه الأمانة والذمة. ولا عجب أيضاً إذا تربيث هذه الرؤوس التحقيق حتى إذا ما تم على الوجه المطلوب راحت تنشر نتائجه على الناس وتعلنها في الصحف كأنها الحقائق التي دل عليها البحث وانتهى إليها التمحيص!!

تحقيق النيابة

٣٧ - وكان على «الوزير الفقيه بطل الأمانة والنزاهة والإصلاح» أن يبلغ النيابة لأنه زعم في التقرير الذي نشره على الناس أن التحقيق الإداري قد كشف عن جرائم تقع تحت نصوص قانون العقوبات. وما كان يتأتى وقد زعم هذا الزعم أن تطوى صحف التحقيق الإداري كأن شيئاً لم يكن.

ودعى المدعى إلى النيابة فعلا لكنه دعى ليحضر أمام و وهما عضوا النيابة اللذان أجريا التحقيق الإداري.

وكانت هذه بداية سيئة. لأن هذين العضوين كانا قد خلاصا من التحقيق الإداري إلى آراء معينة سجلها في تقارير رفعها إلى وزير التموين. وهذه التقارير كانت هي الأساس الذي قام

عليه تقرير الوزير. بل كانت هي المصدر الذى استقى منه الوزير كل الذى جرى به قلمه فى تقريره. ثم أنها إلى ذلك قد تورطاً فيها كان يجمل بها أن يترفعاً عنه فسايراً شهوة الوزير. أو هما على الأقل لم يكفا هذه الشهوة ولم يكبحا جماحها. وقد كانا على بينة من الشوائب التى شابت جو التحقيق الإدارى ومع ذلك رضا أن يعيشا فى هذا الجو وأن يستنشقا هواءه الفاسد. وإذا كان الأمر كذلك وكان المقصود بتحقيق النيابة أن يكون تحقيقاً سليماً تتولاه يد بعيدة عن المظنة فكيف يعهد به إلى هذين العضوين؟.

٣٨ - بناء على هذه الاعتبارات تقدم محامى المدعى إلى النائب العام فى ٢٠ من فبراير سنة ١٩٥٠ يسأله أن يضع التحقيق فى يد محايدة لم تنقيد برأى سابق عرفت به وعرف بها فإذا بالنائب العام يتخلى عن ولايته بل عن وظيفته ويعرض هذا الطلب على وزير العدل فيشير الوزير بحفظه. ولا يستحى النائب العام ولا يخجل ويأتى فى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ ويقول فى ذيل الطلب «عرضنا هذا الطلب على معالى وزير العدل صباح اليوم فأمر معاليه بحفظه وعلى حضرتى عبد الحميد بك لطفى وأحمد بك موافى الاستمرار فى التحقيق».

وكان النائب العام نفسه قد أمر بحظر إذاعة أى شىء عن تحقيق النيابة وأصدر أمره هذا على ذيل البلاغ الذى تلقاه من وزير التكوين. هذا فى حين أن الصحف كانت قد ظلت أياماً بل أسابيع ترتع فى كرامة المدعى وفى شرفه بما نشرته من أكاذيب التحقيق الإدارى. بحيث لا يفهم الحظر الجديد إلا على أنه منع لنشر الحقائق التى قد يتكشف عنها تحقيق النيابة. ولا مصلحة فى هذا المنع إلا للذى ضلل الرأى العام بما نشره من نتائج التحقيق الإدارى فكان حظه فى أن يبقى هذا الضلال وألا يتزحزح.

٣٩ - وهنا أدرك محامى المدعى أن شراً يراود بموكله بأن تحقيق النيابة سوف لا يكون خيراً من التحقيق الإدارى. وكان لمحامى المدعى رأى فيه عنف وخشونة. لكنه كان من الممكن أن يؤدى إلى كف عضوى النيابة اللذين أجريا التحقيق الإدارى عن السير فى تحقيق النيابة لكن المدعى - سامحه الله - لم ير ما رآه محاميه وقال له إنه سيواجه التحقيق ولو تولاه راتب باشا نفسه لأنه على حق وحقه أقوى من أن يقهر أو يقلب. وعند هذا اختلف المحامى مع موكله. أما المحامى فقد انصرف على ألا يحضر التحقيق وأما الموكل فقد ذهب ليضع شرفه وكرامته أمانة فى يد عضوى النيابة.

وجاءت الأيام مصدقة لما توقعه محامى المدعى. فقد كان العضوان المحترمان مدفوعين بدافع لا شعورى نحو إدانة المدعى حتى لا ينقض صرح هذه الأدانة وهما اللذان أقاماه ووضعاً أسسه فحال هذا الدافع دون تحررها الحق ودون التزامها حدود النصفة وقامت على ذلك شواهد كثيرة منها:

أولا - أن المدعى طلب في بداية التحقيق في صفقة الذرة السودانية استبعاد أوراق التحقيق الإدارى أو التصريح له بالإطلاع عليها إذا لم تستبعد فإذا بد... يثبت في محضر التحقيق بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٠ ما يأتي:

«لما كان اطلاع حضرته على أوراق التحقيق الإدارى مقدما يضر التحقيق من حيث الكشف عن عناصره قبل السير فيه لذلك رأينا ارجاء الاطلاع لحين الفراغ منه». ومضى التحقيق حتى يصل إلى نهايته ولا يمكن المدعى من الاطلاع. حتى إذا ما جاء وقت استجوابه بعد أن تم التحقيق تقدم لرئيس النيابة بطلب مكتوب في ٢/٥/١٩٥٠ التمس فيه أن يمكنه من الاطلاع على تقرير وزير التموين وعلى تقارير المحققين الإداريين على اعتبار أن هذه التقارير قد تضمنت خلاصة التحقيق الإدارى. وأن المدعى يلزمه أن يحيط علماً بما جاء فيها ليستطيع أن يرد عليها فإذا برئيس النيابة الذى عرض عليه هذا الطلب يتوارى ويتنحى عن الفصل فيه. ثم يذهب إلى النائب العام ليعود وفي يده الطلب مؤشراً عليه من النائب العام بالعبارة الآتية:

٥

«بما أن التقرير المشار إليه في الطلب غير مضموم بملف التحقيق الذى تجر به النيابة وهو ليس من عملها ولا شأن لها به فيحفظ هذا الطلب» (نرجو الرجوع إلى محضرى جلستى ٢ مايو و ٣ مايو سنة ١٩٥٠ من تحقيق صفقة الذرة صفحة ٣٠٧، ٣٠٨).

ثانياً - ويسأل محمود زكى بك في صفقة صفح سمر بشاره فيقول:

«يؤسفنى أن أقرر أن موضوع استيراد الصفح فيها يختص بى ليس إلا إحدى الصور لعديده الى يرحر بها تقرير سعادة... باشا التى تنطوى على المعالطة والافتراء وتسويه الحقائق رغبة في المساس بموظف برىء بعد إحالته على المعاش وكانت تلك الرغبة مقصوداً بها تصيد الهفوات وتجسيمها مما دعاه لأن يتدخل في التحقيق الإدارى».

وما أن محمود بك زكى قال هذا القول معتزماً الاستمرار فيه للتدليل على فساد ما عزى إليه من تهم في خصوص استيراد الصفح وهذا حقه إذا برئيس النيابة يستوقفه وينبت في محضره:

«ملحوظة - طلبنا من محمود بك زكى أن يتكلم عن موضوع الصفح إن كانت لديه معلومات عنه وألاً يسترسل في الكلام عن تقرير باشا لأنه غير مرفق بالأوراق ولا تعلم النيابة عنه شيئاً.. ورفض محمود بك زكى أن يتكلم ثم عاد وقال أما وقد منعت عن الكلام أمام حضرتكم في التقرير المقدم من سعادة باشا وأنا أرى من مصلحتى الكلام والرد عليه فإنى خضوعاً لأمر سعادتك سأتكلم عن التحقيق وأبين ظروفه».

ثالثاً - أراد محمود بك زكى حين كان يناقش موضوع الذرة السودانية أن يتناول بلاع راتب باشا ليثبت أن هذا البلاغ ليس كاذباً فحسب بل هو إلى ذلك كيدى صرف أريد به تغطيه مسئولية إحالة المدعى على المعاش، وفيما كان المدعى يبدأ الكلام في هذا الوجه من وجوه دفاعه إذا برئيس النيابة يمنعه ويرى محمود بك زكى في هذا حجراً على حريته فيذهب إلى النائب العام ويشكو له هذا الحجر فإذا بالنائب العام يقر هذا الحجر (محضر جلسة تحقيق ١١/٥/١٩٥٠ صحيفة ٣٩٥).

٤٠ - هذا قليل من كثير مما شاب تحقيق النيابة واعتوره حتى أخذ القلق يدب في نفس المدعى وحتى أخذ يدرك مقدار المغامرة التي أقدم عليها حين خالف محاميه. وأخذ هذا القلق يتجسم مع الزمن حتى أجاز المدعى لنفسه وهو يشكو للنائب العام تصرفاً خاطئاً كان قد تورط فيه المحقق إذ سمع في صفقة الذرة شاهداً في غير حضور المدعى فإذا بالمدعى يوجه الحديث إلى النائب العام قائلاً:

«ما كنت أود أن يتخذ حضرة الأستاذ رئيس النيابة المحقق مثل هذا الاجراء الشاذ المناق لروح العدالة والمصار سلامة التحقيق»..

«إني أخشى أن يكون تقيد حضرته بما كتبه في تقريره الإدارى عن هذا الموضوع مع دوام اتصاله بالوزير قد جعله يخلو إلى آرائه الخاطئة واستنتاجاته الجائرة التي دونها عنى في ذلك التقرير ونشرتها عنه الصحف فعرف بها وعرفت به. ذلك التقرير الذي رمانى فيه بكل كريمة دون أن يسمع كلمة منى.

«أخشى أنه لهذا السبب وجد نفسى منساقاً إنسياقاً لا شعورياً إلى دعم ما ورد بتقريره الإدارى فاستدعى هذا الشاهد وسمعه في غيبتي وفي موسم ع ليس من اختصاصه التحق فيه. وهل تفسير هذا الاجراء الشاذ أن يكون حضرة المحقق بعد أن زالت عنه صفة المحقق الإدارى وتريع في كرسى القضاء ولبس شعار القاضى المحقق بقى في قرارة نفسه وحقيقة أمره ذلك المحقق الإدارى الذى يتمنى ولو بجذع الأنف أن يثبت التحقيق القضائى صحة آرائه القديمة الخاطئة».

وفي مذكرة قدمها المدعى للنائب العام في خصوص صفقة الذرة السودانية أيضاً وجد المدعى نفسه مضطراً لأن يصارح النائب العام بما يأتى:

لقد كانت بين يديه (أى بين يدي ذات المحقق) المستندات الرسمية القاطعة التي كان يجب أن تلفته إلى الحق وأن ترشده إلى الحقيقة لكنه أغضى عنها وتجاهل وجودها. ومن أجل ذلك كنت اعتبره خصماً شخصياً لى فلم يكن يجوز أن يجلس منى مجلس القاضى ولم يكن يجوز أن

يستمع إليه في أى شأن من شئون التحقيق ولكن لثقتى وتقديرى بل وتقديسى لهيئة النيابة العمومية قبلت هذا الوضع الشاذ على مضض. غير أنى علمت أن حضرته كان دائم الاتصال بـ ... باشا أثناء التحقيق وبعد التحقيق. وأخشى أن يكون ما أسمعته صحيحا من أنه لهذا الاختلاط صلة بالتحقيق وبالتصرف فيه وأن يكون لهذا السعى من قبل باشا أثره الضار بى. لذلك أطلب من سعادة النائب العام أن يقرأ مذكراتى بنفسه ليتحقق من صدق ما فيها وليتصرف بعد ذلك بما يراه محققا للعدالة»..

٤١ - وكان النائب العام فى شغل عن هذه الصيحات التى تفتت القلب وتذيب الفؤاد. لأن التصرف فى تحقيق الجيش كان قد أجهده ونال منه فاعتكف وأخذ يؤدى عمله وهو فى منزله وبقيناً أنه لم يقرأ بنفسه، وبقيناً أنه لم ير إلا بعينى زميليه اللذين أجريا التحقيق ولم يسمع إلا بأذنيهما. فلا عجب إذا جاء تصرفه بعد ذلك فذاً فى تصرفات النيابة. بل فى تصرفات الهيئات المسئولة كلها.

فلأول مرة فى تاريخ النيابة يصدر قرار بحفظ فإذا به يثبت التهم المحفوظة ولا ينفيها. وهو إذ يشتبهها بوجودها وينشئها لأول مرة. إذ لم يدر التحقيق نفسه حول إثباتها أو نفيها. ومن باب أولى لم يتناول التحقيق كله سؤال المتهم عنها.

ولأول مرة فى تاريخ النيابة يقوم قرار من قراراتها على تجاهل مقصود لحقائق ثابتة فى الأوراق. ثم يقوم على تحريف حقائق أخرى وتشويهها أو مسخها. بل ويقوم إلى ذلك على افتراء لا يصدر إلا عن سوء قصد وفساد غاية.

وما أن يوقع النائب العام قراره حتى يبادر إلى إذاعته بنفسه. فتجمع الصحف على نشره ونشر أسبابه فى عشرات من الأنهر تحت أضخم العناوين. وذلك مع مخالفة هذا النشاط لتعليمات النيابة نفسها تلك التعليمات التى تمنع تسليم صور من أسباب قرار الحفظ حتى بإذن من القضاء. بناء على أن هذه القرارات ليست لها حجية الأحكام وأسبابها من أعمال النيابة الداخلية التى تخصها وحدها. وبناء على أن نشرها قد يسىء وقد تكون فيه جريمة يعاقب عليها القانون. والنيابة يجب أن تترفع عن ذلك.

ويلاحظ أحد الصحفيين على النيابة أنها لم تنشر قرار الحفظ فى قضية الجيش فيسأل النائب العام فى ذلك وفى سبب التفرقة بين تصرفها فى قضية الجيش وتصرفها فى قضية التموين فيكون جواب النائب العام كما نشرته جريدة الجمهور المصرى فى عدد أول أكتوبر سنة ١٩٥١ هو الآتى:

«قضية التموين لها ظروفها الخاصة التى قضت بنشر حيثيات قرار الحفظ لكى يطلع الرأى

العام على حقيقة الموقف فيها فربما فهم الحفظ على غير حقيقته وكان من المهم أيضاً وضع أسباب مفصلة من الجهة التى باشرت التحقيق حتى يوضع الأمر فى نصابه فيها يختص بتصرف الحكومة مع المسئولين».

٤٢ - إذن فما نشرت النيابة قرارها الذى يدين المدعى إلا لتثبت للناس أن تصرف الحكومة التى أحالته على المعاش كان تصرفاً سليماً.

بهذه الحقيقة المؤلمة يقر النائب العام السابق فيقر فى الوقت نفسه بأن النيابة لم تكن النيابة العمومية التى يعرفها الناس وإنما كانت أداة مسخرة لغاية هى تغطية الحكومة ودفع مسئوليتها، وهذا هو ما قلناه وما لا نزال نقوله وهو ما يقوله معنا كل منصف.

أنها أعارت رجلين من رجالها لوزارة التموين ليحريا فيها تحقيقاً ليس فيه كفالات التحقيق القانونى ولا ضماناته. وهذه عارية لا يرضاها للنسبة من يعرف قدرها وقدر رجالها وهناك فى وزارة التموين تورط رجالها المعاران فأجريا تحقيقاً مجرد من كل مقومات التحقيق الذى يراى به وجه الحق وفى مقدمة هذه المقومات وعلى رأسها استدعاء المتهم وسؤاله فضلاً عن مواجهته بما هو مأخوذ عليه.

وهناك فى وزارة التموين أيضاً تورط هذان الرجلان فشاركوا الوزير فيها أعلنه على الناس منبئاً بإدانة المدعى فى عديد من التهم الجنائية والإدارية الخطيرة التى لم يواجه بها ولم يسأل عنها.

ويعود الأمر إلى النيابة العمومية لتجرى تحقيقاً فى الجرائم المقول إن التحقيق الإدارى قد تكشف عنها، ويبدو لكل ذى عينين أن هذا التحقيق يلزم أن يتولاه غير العضوين اللذين تورطاً فيها تورطاً فيه، فإذا بالنائب العام يتوارى فلا يواجه هذه الحقيقة، ويترك الكلمة فيها لوزير العدل وهذا الوزير يأمر بأن يجرى التحقيق على يد العضوين المذكورين.

ويجرى التحقيق فيحرم المدعى من حقوقه الأولية وفى مقدمتها حقه فى الاطلاع فضلاً عن حقه فى الكلام، ويأتى يوم الفصل فتتفق النهاية مع البداية، وتتلاقى النتيجة مع المقدمات وإذا بقرار يحفظ فى النهاية ويدين فى الأسباب، وما أن يوقع القرار حتى ينشر، ولا يكون الباعث على نشره إلا تغطية المسئولية، وعند هذا تقف المأساة، تقف ولا تنتهى لأن لها بقية سنأتيك عندما نقرأ دفاعنا الذى خصصناه لمناقشة كل تهمة من التهم التى أثبتتها قرار الحفظ، لترى من واقع هذا الدفاع كيف أن قرار الحفظ قد تجاهل حقائق كانت تسعى بين يديه كما يسعى النور بين يدي الظلام وكيف أنه شوه حقائق أخرى وحرفها عن وجهها، وكيف أنه افترى واختلق، كما لو كان خصماً كذوباً ولم يكن حكماً منصفاً.

٤٣ - على أن لنا كلمة نقولها قبل أن نورد دفاعنا الموضوعى، هى أن العبرة فى تعرف

حقيقة الباعث الذى حمل الحكومة على فصل المدعى، هى بما كان فى يدها يوم أن أحالته على المعاش فى نوفمبر سنة ١٩٤٩، لا بالذى قد يتكشف عنه البحث بعد هذا التاريخ إذا صح أن البحث قد تكشف عن شيء.

والذى تؤكد أنه يد الحكومة كانت خالية من كل سبب يتصل بالصالح العام حين أقصت المدعى عن عمله. فقد كان وزير التموين حديث عهد بالوزارة بل كان حديث عهد بدنيا الحكم. فما كان قد قضى فى وزارته إلا أقل من عشرين يوماً، وهى لا تكفى لتلقى الشبهات فضلاً عن تحقيقها، وهو على غير العادة لم يقدم بطلبه عزل المدعى مذكرة مسببة لمجلس الوزراء، ثم هو لم يقف المدعى عن عمله ولا هو أقصاه عنه ولا فكر فى محاكمته محاكمة إدارية. وكان له فى هذا مندوحة عن الفصل بغير محاكمة، وإن قيل إنها أسرار الدولة أريد لها أن تصان أو أقدار كبار الموظفين أريد لها أن ترتفع عن جو المحاكمات فهذا مردود بأن الحكومة نفسها ما لبثت بعد الفصل حتى سعت إلى تحقيق دقت له الطبول، وسخرت لأنبائه كل سبل الإذاعة والإعلان، هذا ثم أن الحكومة إذ شاءت التحقيق، لم تسلك إليه السبيل القويم الذى يسلكه القابض على الشبهة أو المسك بالتهمة التى يوردها تحت مسئوليته ثم يطلب تحقيقها، وإنما سلكت سبيلاً آخر معوجاً دالا بذاته على أنها إذ سعت إلى التحقيق لم تكن تريد حقاً ولا حقيقة وإنما كانت تريد ضلالاً ووهماً، أو تريد طراداً وصيداً، وما كان للحكومة أن + - ١٣ لم تكن يدها خالية من الشبهة فضلاً عن التهمة. وإذا كان ذلك فلا عجب إذا ظلت الحكومة إلى اليوم معقودة اللسان مغلقة الفم، تسأل عن سبب الفصل فتجيب وكأنها لا تجيب، ودلالة هذا الصوت المريب المعيب لا تغيب على فطنة القضاء.

بناء عليه وعلى ما هو وارد فى مذكراتنا الملحقه نصمم على الطلبات.



وصدر الحكم بإجابة هذه الطلبات قبل أن تقوم الثورة بعدة أشهر وانهار النظام الملكى الذى جمع مصطفى مرعى فى مقاومته الأسلحة الثلاثة: الاستجواب فى مجلس الشيوخ. والسديد فى مجله اللواء الجديد. وهذا الحكم من مجلس الدولة. وهى أسلحة ثلاثة لم يجتمع لأحد غيره.